SC 13829

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel.: (251) 11 551 7700/518 2811 Fax: (251) 11 518 2914
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23–27 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL 866 (XXVI)

التقرير السنوي لرئيسة المفوضية عن أنشطة المفوضية خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2014

جدول المحتويات

الجزء ألف– نظرة عامة لرئيسة المفوضية 2

مقدمة 2

أفريقيا في عام 2014 5

الجزء باء– التقرير عن أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2014 13

النقاط البارزة لعمل المفوضية خلال 2014 13

الخطة الاستراتيجية (2014–2017) لمفوضية الاتحاد الأفريقي: 18

الناتج 1: السلم والاستقرار، الحكم الرشيد، الديمقراطية وحقوق الإنسان. 20

الناتج 2: الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. 31

الناتج 3: التنمية الاقتصادية الشاملة، والتصنيع القائم على التكامل الاقتصادي 42

الناتج 4: تعزيز الصحة، التعليم والعمالة المدعومين بالعلم والتكنولوجيا والبحث 57

الناتج 5: استراتيجيات تعبئة الموارد لتمكين أفريقيا من الاعتماد على الذات. 74

الناتج 6: اتحاد الشعوب. 76

الناتج 7: القدرات المؤسسية والعلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء. 79

الاستنتاجات والسنة المقبلة. 97

الجزء ألف: نظرة عامة لرئيسة المفوضية

مقدمة:

1- يشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2014، عن العمل المنجز خلال السنة الماضية.

2- تتولى المفوضية مسؤولية تسهيل وتعزيز تنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي من أجل قارة متكاملة ومزدهرة ومحورها على الشعوب تنعم بالسلام وتتبوأ المكانة اللائقة بها في العالم.

3- كان عام 2014 أول عام لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الثالثة 2014-2017 مع التركيز على النتائج الملموسة. ويسلّط التقرير الضوء على العمل الذي قامت به المفوضية تنفيذا لصلاحياتها المتعلقة بتنسيق الجهود الرامية إلى تسريع التكامل والتنمية القارية.

المعالم البارزة لعام 2014:

4- شملت أهم المعالم البارزة للمفوضية خلال هذه السنة اختتام الاحتفالات بالذكرى الخمسين، وتعزيز العمل الخاص بأجندة 2063، والجهود الجارية لتسوية ومنع النزاعات في القارة، وإعلان عام الاتحاد الأفريقي للزراعة والأمن الغذائي، والعمل الجاري فيما يخص مصادر التمويل البديلة، والعمل الموحد لتحقيق أهم المبادرات القارية في مجالات البنية التحتية والتكامل الإقليمي وتنمية الموارد البشرية وتغير المناخ، وتعزيز الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015.

5- لقد عزّزت المشاورات التي جرت السنة الماضية بشأن إعداد أجندة 2063 ما نراه من ضرورة إشراك مواطني أفريقيا في ملكية وتحمّل مسؤولية أفريقيا التي يريدونها لنجاح الأجندة. فضلا عن ذلك، نقدّر إشراك شركائنا، والبنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب وكالة النيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

ومختلف أجهزة الاتحاد الأخرى في هذه العملية. وأود أيضا أن أتوجه بشكر خاص للمنتدى الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات السابقين على الاجتماع التشاوري مع المفوضية في ديسمبر 2014 والنتائج القيمة المتمخضة عنه. وأخيرا وليس آخرا، تجدر الإشارة إلى أن مشاركة حكومات الدول الأعضاء من خلال مدخلاتها في القمم والاجتماعات الوزارية، ومشاركة المخططين إلى جانب المدخلات الأخرى عبر الخطط الإنمائية الوطنية والعروض المكتوبة تدل على الجدية التي تتحلى بها القارة في أخذ زمام المبادرة بشأن مستقبلها.

6- علاوة على ذلك، وفرت الخلوة الوزارية للجنة التنفيذية المنعقدة في بحر دار في يناير 2014 منبرا هاما للمناقشات المعمقة حول أجندة 2063 والأولويات البرنامجية والمؤسسية. وقد اعتمدت قمة يناير 2014 توصيات الخلوة. ومنها، بين جملة مسائل أخرى، إنشاء لجنة بحر دار الوزارية المعنية بمتابعة أجندة 2063. واجتمعت اللجنة مرتين في يونيو وديسمبر 2014 على التوالي وتلقت تقارير من المفوضية عن الأولويات، وخاصة طرق المضي قدما بأجندة التكامل. وسيتم خلال قمة يناير 2015 عرض توصيات اجتماع اللجنة المنعقد في ديسمبر 2014 لمناقشة المسائل الرئيسية الواردة في أجندة 2063.

7- استجاب الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار وباء فيروس الإيبولا في غينيا وليبيريا وسيراليون من خلال تعبئة تأهب وتضامن الدول الأعضاء، ونشر بعثة إنسانية عسكرية وصحية تعرف ببعثة الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار فيروس الإيبولا في البلدان المتضررة في غرب أفريقيا. وفي نهاية العام، قامت المفوضية بتعبئة القطاع الخاص لدعم نشر عمال قطاع الصحة، ونشر ما يقارب 1000 عامل صحة أفريقي بحلول ديسمبر2014 تحت راية بعثة للاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار وباء الإيبولا تضم وحدات من الإيكواس، وجماعة شرق أفريقيا والأفراد من الدول الأعضاء. علاوة على ذلك وبتكليف من الدورة

الاستثنائية للمجلس التنفيذي، سعت المفوضية مع وزراء الصحة إلى التعجيل بإنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض.

8- لقد قامت المفوضية بعملها بحيث تشهد القارة تغيرا سريعا مع عدة مؤشرات اجتماعية وسياسية واقتصادية إيجابية تسير في الاتجاه الصحيح. غير أنّ التقدم المحرز في تحقيق الأهداف القارية الرئيسية– للقضاء على الفقر والأمراض والنزاعات العنيفة والتبعية والتخلف– لا يزال بطيئا ومن ثم فإن هناك حاجة إلى ضمان الأخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من التجارب الماضية عند تنفيذ أجندة 2063. باعتبارها مهمة رئيسية لتجسيد خططنا الإنمائية الوطنية والإقليمية والقطاعية، تشكّل أجندة 2063 العمل الذي نقوم به على مختلف المستويات فيما يتعلق بالسلم والأمن واسكات البنادق، وتحديث الزراعة، وإطلاق ثورة المهارات الأفريقية، والتكامل الإقليمي، البنية التحتية والتصنيع، الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. وهي كلها تشكّل أساس التعاون بين أفريقيا والعالم، والموقف الأفريقي من أجندة التنمية لما بعد 2015 كأحد المعالم البارزة المتوسطة المدى للأجندة.

أفريقيا في عام 2014:

9- كان عام 2014 عام التحديات ولكن أيضا عاما لفرص متعددة. واصلت عدة بلدان بذل جهود ملحوظة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يخص مجالات مثل الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي؛ وفيات الأمهات والأطفال، فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والحد من الفقر، إلخ. وأشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأهداف الإنمائية لعام 2014 إلى أن ثمانية من بين البلدان العشرة التي حققت أفضل أداء في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي من أقاليم الجنوب والشرق ووسط وغرب أفريقيا، مع إحراز أسرع تقدم في أقل البلدان نموا.

10- في وجه العديد من المصاعب، بما في ذلك بطء الانتعاش الاقتصادي العالمي، لا تزال خطى نمو القارة تشهد مسارا تصاعديا. حسب التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2014، من المتوقع أن يشهد 25 بلدا أفريقيا نموا بمعدل 6% فيما فوق خلال السنة وتتصدرها بلدان شرق وغرب أفريقيا. ويأتي إقليم وسط أفريقيا في المركز الثالث مع النمو الذي حققته تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والغابون. توّقع التقرير أن تسجل ستة بلدان فقط (بما فيها جنوب أفريقيا ومصر) معدل نمو أقل من 3%.

11- في المتوسط، تضاعفت الإيرادات الضريبية القارية بين 2005 و2012 نتيجة للنمو المحقق وبشكل أقل نتيجة للتحسينات في تحصيل وإدارة الإيرادات. وشهدت التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة تفوق 40% خلال نفس الفترة، وتبين المؤشرات أنّ التحويلات المالية من أكبر التدفقات الخارجية الحالية إلى أفريقيا.

12- حتى عام 2011، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم أساسا في البلدان الغنية بالموارد[1]. غير أنّ الوضع آخذ في التغير وهناك إمكانيات لتنوع الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى غير الطاقة الاستخراجية والمعادن.

13- أخذ الأفريقيون بزمام المبادرة بثقتهم في قارتهم، مع زيادة عدد رجال الأعمال الذين أصبحوا بالفعل من مناصري الوحدة الأفريقية الشاملة. وتستحوذ الخدمات المالية وخدمات البناء والتشييد والاتصالات والعناصر الإلكترونية والكيماويات ومنتجات المستهلكين على أكبر حصص للاستثمارات داخل أفريقيا. مثل المستثمرون الأفريقيون عام 2012 نسبة 18% من إجمالي مشاريع الاستثمار الجديدة في القارة، مقارنة بـ 7% في 2008. وظلت البلدان الخمسة التي تتصدر المستثمرين الأفريقيين في أفريقيا منذ 2003 هي جنوب أفريقيا وموريشيوس ومصر ونيجيريا وكينيا حسب هذا الترتيب.

[1] البلدان الستة التي تصدرت قائمة البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر هي جنوب أفريقيا ونيجيريا وموزمبيق والمغرب وغانا والسودان. التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2014، التي نشرها كل من البنك الأفريقي للتنمية ومركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

14- شهدت النفقات العامة في البنية التحتية في القارة زيادة خلال السنوات القليلة الماضية في عدة بلدان فيما زادت الميزانيات العامة بنسبة 3% خلال الفترة 2011-2013، وزادت اعتمادات الميزانية للبنية التحتية بنسبة 8% خلال نفس الفترة مع تسجيل التزامات ميزانية بقيمة ما يقارب 46 مليار دولار أمريكي في واحد وعشرين بلدا أفريقيا حسب اتحاد البنية التحتية لأفريقيا.

15- لقد أثبت المبتكرون وأصحاب المشاريع الشباب قدراتهم بين أقرانهم، وهناك جيل كامل من الشباب الأفريقي يعمل في القارة وخارجها ويصنع المعجزات. في الوقت ذاته، لا يزال الوصول إلى التعليم في فترة ما بعد الدراسة والتدريب المهني وفرص العمل ورأس المال يشكل تحديات بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأفريقيين.

16- في السياق نفسه، تواصل المرأة اختراق الحاجز غير المرئي الذي يحول دون وصولها إلى بعض مناصب السلطة. فعلى سبيل المثال، خلال الانتخابات التي جرت هذه السنة في موريتانيا والجزائر شهدنا زيادة ملحوظة في عدد النساء في صفوف الرؤساء التنفيذيين في هذين البلدين. وشهد عدد النساء كمهنيات في الأعمال التجارية كرائدات وصاحبات أعمال تجارية وأعضاء مجالس على سبيل الذكر لا الحصر، نموا كبيرا وإن كانت هناك حاجة ماسة إلى قدر أكبر من التركيز مع إعادة تصنيف موقفهن ومنحهن مزيدا من النفوذ لتمكينهن من تقديم مساهمات قيمة في إطار مؤسسة الحكم.

التكامل:

17- ظلت التجارة الأفريقية البينية على الرغم من نموها، ضعيفة جدا مقارنة بالمناطق الأخرى. وعليه، وطبقا للتوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2014، "تعد أفريقيا القارة الأسرع نموا في العالم ولكنها الأقل تكاملا في العالم أيضا". وما من شك في أنّ مبادرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك الترتيبات الثلاثية للسوق المشتركة للشرق والجنوب

الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والجهود الرامية إلى تحقيق التكامل داخل كل تكتل إقليمي، قد ساهمت في رفع مستوى التحدي.

18- في الوقت نفسه، تعتبر هذه العملية بطيئة جدًا، لا سيما فيما يخص تنقل الأشخاص. فعلى الرغم من أن الإيكواس وجماعة شرق أفريقيا قد أحرزتا تقدما في مجال حرية تنقل الأشخاص ورغم أننا نعمل على إعداد سياسة هجرة مشتركة، من المحتم على الأقاليم الأخرى والقارة التحرك بخطى أسرع.

19- هناك مجالات تكامل أخرى كان فيها التقدم بطيئا. فبعد مرور عقد على اعتماد إعلان ومقرر ياموسوكرو، أبرم 24 بلدا اتفاقات أجواء مفتوحة مع بلدان غير أفريقية ولكن ويصعب حتى الآن على البلدان الأفريقية أن تبرم اتفاقات أجواء مفتوحة فيما بينها. يبيّن تقرير عن مجال الطيران أنه إذا قام اثنا عشر بلدا فقط من البلدان التي تملك أكبر خطوط جوية في القارة بفتح أجوائه، فسيوفر ذلك 155،000 منصب عمل جديد وإيرادات إضافية ملحوظة.

20- وعليه، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في حوار مع أهم شركات الخطوط الجوية في القارة ومع وزراء النقل وسلطات الطيران والحكومات حول الحاجة إلى إعطاء الزخم لمسألة سوق الطيران الأفريقية الموحدة. ومن المهم تشجيع البلدان المستعدة للقيام بذلك أن تكون في مقدمة العملية. لقد بدأت المفوضية أيضا عملا استكشافيا خاصا بالمشاريع الرئيسية التي سترسخ تنفيذ رؤية أجندة 2063. وشرعنا في مشاورات حول الشبكة المتكاملة للقطاع السريع؛ ومشروع سد إنجا الكبير ومواءمة الأطر التنظيمية للطاقة؛ وإصدار جواز السفر الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية، من جملة أمور أخرى، ونتطلّع إلى تعميق هذا العمل الجاري.

21- من ضمن توصيات اجتماع لجنة المتابعة الوزارية المنعقد في ديسمبر 2014، تقديم التقرير المرحلي الشامل عن التكامل إلى قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2015 الذي يقارن التطورات المستجدة في مختلف الأقاليم والقطاعات ويقدم توصيات بهذا الشأن.

الديمقراطية والسلم:

22- كانت معظم الانتخابات التي جرت هذه السنة حرة ونزيهة، وإن كانت هناك مشاكل، تمكّنا من تسويتها بشكل سلمي. غير أنه لا تزال هناك تحديات، فقد تم إحراز تقدم في تحقيق السلام واستعادة النظام الدستوري في بوركينا فاسو وجمهورية وسط أفريقيا ومصر ومالي وتونس ومدغشقر والصومال.

23- في الوقت نفسه، كان علينا أن نعالج مسألة التهديدات الإرهابية في كل من نيجيريا وكينيا؛ واستمرار عدم الاستقرار في جنوب السودان وليبيا وجمهورية وسط أفريقيا والأجزاء الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

24- ظلت المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية معنية بالأمر وتقومان بإيجاد حلول سلمية وديمقراطية ومستدامة للتحديات التي تواجه هذه البلدان. تم إحراز التقدم في تفعيل القدرة الأفريقية على الاستجابة المباشرة وبشكل عام تعزيز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وهندسة الحكم.

الإصلاحات المؤسسية ومصادر التمويل البديلة:

25- يستمر السعي إلى نحو تعزيز مؤسسات اتحادنا لتحسين طرق عمله وتعزيز قدراته التشغيلية وزيادة مصادر تمويله من داخل القارة.

26- واجهت المفوضية خلال عام 2014 تحديات مالية كبيرة مع تأخر الدول الأعضاء في دفع مساهماتها ونقص تمويل الشركاء وتأخره. وفي الوقت ذاته، أحرزنا تقدما في إنشاء مؤسسة

الاتحاد الأفريقي والمائدة المستديرة للقطاع الخاص للاتحاد الأفريقي حول الإيبولا، وتمخضت عن ذلك إمكانية توليد الموارد المحلية.

27- وعليه، إنّني أتطلّع إلى ان تقوم قيادتكم بحث تقرير مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية عن مصادر التمويل البديلة الذي سيتم تقديمه إلى القمة.

الرد الأفريقي:

28- يبيّن استعراض تغطية أفريقيا خلال عام 2014 استراتيجية اتصال أكثر إيجابية من جانبنا، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات الإنمائية القارية، بالإضافة إلى السلم والأمن. وكنتيجة لذلك، كان هناك نوع من التحوّل في تصوّر أفريقيا كإقليم شديد التعرض للنزاعات، على الرغم من أنّ هذا الخطاب بشأن القارة لا يزال سائدا.

29- إنّ مواجهة انتشار وباء الإيبولا ومحاولات رسم صورة لقارة بأكملها مثقلة بالمرض، تشير إلى أنه يجب علينا الاستمرار في توخي الحذر فيما يخص السرد الأفريقي. وينطبق نفس الأمر على الإحصائيات الخاصة بالقارة. وبالتالي، يكتسي تفعيل معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء، ومبادرات الدول الأعضاء المتعلقة بأنظمة الإحصائيات الحيوية، وعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بشأن تحسين البيانات المولدة محليا من القارة، أهمية ليس بالنسبة لتغيير السرد الخاص بالقارة فحسب ولكن أيضا لتمكيننا من رصد التقدم المحرز ومعالجة حالات الإخفاق.

2015: السنة المقبلة:

30- سيقدم إطار **أجندة 2063** إلى قمة يناير 2015 لاعتماده وسيتم استكمال العمل الخاص بالخطة العشرية خلال النصف الأول من السنة. فضلا عن ذلك، ينبغي تعزيز المشاريع الرئيسية التي بدأ العمل بشأنها وستقوم المفوضية بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بعمل استثنائي بخصوص هذه المشاريع ستمنح للدول

الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا فرصة اتخاذ الخطوات الضرورية في بداية السنة القادمة للشروع في عملية دمج أجندة 2063 في خططها الإنمائية الوطنية والإقليمية وتعميمها في سياساتها وأطرها القانونية والمؤسسية الوطنية حسبما تقرّر في الإعلان الرسمي حول الذكرى الخمسين. وستواصل المفوضية من جهتها الترويج لأجندة 2063 التي اعتمدتها القمة.

31- من ضمن توصيات الخلوة الوزارية للجنة التنفيذية المنعقدة في بحر دار في ديسمبر 2014، ضرورة تطرق **استعراض الاتحاد الأفريقي المؤسسي** الخماسي إلى بحث مدى ملاءمة هياكلنا الحالية وطريقة العمل لتنفيذ أجندة 2063. وقد بدأت المفوضية دراسة مقارنة بين الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية المماثلة الأخرى يمكن أن يُبنى عليها الاستعراض المؤسسي.

32- يعتبر موضوع "**عام 2015 عام تمكين المرأة والتنمية نحو تحقيق أجندة 2063**" مهما لتنفيذ إطارنا القاري. هناك قدر كبير من التوافق والأدلة على الفوائد الاجتماعية التي ستعود بها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الأسر والمجتمعات، وهناك أدلة متزايدة على الفوائد الاقتصادية، بالإضافة إلى حقوق المرأة كحقوق للإنسان. وتميل المجتمعات التي تطبق المساواة بين الجنسين بشكل كبير إلى أن تكون أكثر شمولية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأكثر تسامحا. ولقد أعدت المفوضية ورقة مواضيعية تحدد الأهداف والأنشطة خلال السنة، وستجري المزيد من المشاورات في بداية 2015 مع الوزراء المعنيين بمسائل الجنسين والمنظمات النسائية مع التركيز على تعبئة النساء والرجال والحكومات والمجتمع المدني وبيئة الأعمال التجارية، لتنفيذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

33- وعليه، تشمل أهداف عام الاتحاد الأفريقي للمرأة: تعبئة وتوعية الرجال والنساء والحكومات والمجتمع المدني بالإجراءات الملموسة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في القارة في جميع مجالات المسعى البشري؛ وتقاسم التجارب الخاصة بأفضل الممارسات في القارة

والعالم واستخلاص الدروس منها؛ وتوسيع دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أجندة 2063 وأطر وبرامج السياسة الإقليمية والوطنية.

34- يتعيّن علينا ضمان القيام بحملة منسقة لمساعدة غينيا وليبيريا وسيراليون **للقضاء على انتشار فيروس الإيبولا**، وتمكين هذه البلدان من العودة إلى مسارها الإنمائي. وندعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى المساهمة في الجهود المتضافرة التي تبذلها القارة. فضلا عن ذلك، نشيد بمشغلي شبكات الهاتف النقال الذين يعملون معنا لإطلاق حملة الرسائل النصية القصيرة للقضاء على وباء الإيبولا، بغية تمكين مواطني أفريقيا من المساهمة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإيبولا. وقد اضطلعت المكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي، حيثما وجدت، بدور أساسي في التواصل مع مشغلي شبكات الهاتف الجوال والترويج للحملة. نحث الدول الأعضاء الأخرى التي لم تنضم إلى هذه الحملة بعد على أن تكون جزءًا منها من خلال مشغلي الهاتف النقال لديها.

35- سيتم إجراء عدد كبير من الانتخابات في القارة خلال هذه السنة، ويجب أن يضمن الاتحاد الأفريقي ضمان إجراء وإدارة هذه الانتخابات بحيث تعزز العمليات الديمقراطية بدلا من أن تكون مصدرا للنزاعات. سيتم تقديم تقرير وتحليل النزاعات التي يُحتمل أن تكون قابلة للاشتعال إلى القمة لتمكيننا من اتخاذ خطوات استباقية من أجل إجراء انتخابات سلمية ونزيهة. بالإضافة إلى الانتخابات، سنولي اهتماما أكبر لتعزيز الهندسة الأفريقية للحكم، ومن ثم، تعزيز الإدارة الديمقراطية والتنموية والخدمات العامة، بما في ذلك الحكومات المحلية واللامركزية.

36- ستقدم المفوضية إلى القمة أيضا تقرير مجلس السلم والأمن عن وضع النزاعات في القارة وخطة العمل نحو إسكات البنادق بحلول 2020، والتقارير عن أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق حول جنوب السودان. وستوفر هذه التقارير مؤشرات لما ينبغي القيام به في 2015 بغية تعزيز السلم والأمن في القارة.

الخاتمة:

37- عند اضطلاعها بعملها، تعاونت المفوضية مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة النيباد وأجهزة الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الشركاء بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين الآخرين. نود أن نعرب لكم جميعا عن خالص تقديرنا لمساهمتكم القيّمة ونتطلّع إلى تعاونكم المستمر.

38- في الختام، باسم مفوضي الاتحاد الأفريقي وعاملي الاتحاد بالمقر وفي القارة والمكاتب التمثيلية، أقدم التقرير السنوي لعام 2014 وأعرب عن شكري لأجهزة صنع السياسة على دعمها المستمر للمفوضية.

الجزء باء: التقرير عن الأنشطة لعام 2014

النقاط البارزة لعمل المفوضية خلال 2014

39- خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بأنشطة التمثيل وتنسيق وتعزيز تنفيذ الأطر القارية، ومتابعة وتنفيذ مقررات أجهزة صنع السياسة، وحشد التأييد بشأن القضايا التي تهم أفريقيا وقضايا تسوية النزاعات والحكم، فضلا عن خدمة الاتحاد الأفريقي وأجهزته، وفقا لصلاحياتها المنصوص عليها في القانون التأسيسي والنظام الأساسي.

40- تشمل النقاط البارزة لعام 2014 ما يلي:

أ) اختتام أنشطة الذكرى الخمسين.

ب) أعمال توحيد أجندة 2063، بما في ذلك المشاورات مع القطاعات والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، واستكمال صياغة الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015، وإعداد الخطة العشرية الأولى لأجندة 2063، واستكشاف المشاريع الرئيسية لأجندة 2063.

ج) المبادرات المتخذة في مجال تعزيز التكامل والتنمية، ولا سيما البنية التحتية والتصنيع والزراعة وتنمية الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا؛

د) مواصلة العمل بشأن المصادر البديلة لتمويل التنمية والمؤسسات الأفريقية؛

هـ) مواصلة إبلاغ المواطنين بعمل الاتحاد الأفريقي وتغيير السرد الأفريقي من خلال الاتصالات، بما في ذلك زيادة استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي؛

و) مراقبة الانتخابات والتدخلات حفاظا على الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب؛

ز) مواصلة العمل بشأن تحديات السلم والأمن في القارة.

ح) الالتزامات الجارية مع الشركاء والعالم؛

ط) تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومشاركة الشباب؛

41- كان يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا الاستجابة لمرض فيروس الإيبولا التي عصفت بغينيا وليبيريا وسيراليون وكذلك حشد التأهب والتضامن الأفريقي، بينما نشرت لأول مرة بعثة إنسانية صحية وعسكرية وهي بعثة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإيبولا في غرب أفريقيا وقامت بالتعجيل بإنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض.

42- أيدت المفوضية بصفتها أمانة الاتحاد الأفريقي عمل أجهزة صنع السياسة. خلال عام 2014، نظمت وسهّلت مداولات الدورات العادية والاستثنائية لأجهزة صنع السياسة، الملخصة في الجدول 1 أدناه:

الجدول 1: **اجتماعات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الافريقي خلال 2014**

رقم	القمة/الاجتماعات	تاريخ ومكان الانعقاد	الموضوع/المسائل
.1	الدورة العادية الـ21 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي	يناير 2014، أديس أبابا، إثيوبيا	
.2	الدورة العادية الـ22 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي	يوليو 2014 ملابو، غينيا الاستوائية	الزراعة والأمن الغذائي
.3	الاجتماع الطارئ للمجلس التنفيذي حول الإيبولا	6 سبتمبر 2014 أديس أبابا، إثيوبيا	الإيبولا

43- عقدت المفوضية خلال عام 2014 عددا من الاجتماعات الوزارية كان كثير منها في سياق التحرك نحو إنشاء اللجان الفنية المتخصصة على النحو المبين في القانون التأسيسي والنظام الأساسي. وقد ناقشت معظم الاجتماعات الوزارية واللجان الفنية المتخصصة، إن لم يكن كلها مساهماتها القطاعية في أجندة 2063.

44- قامت المفوضية أيضا بتيسير عقد اجتماعات أخرى رفيعة المستوى مثل قمة الولايات المتحدة

للحصول على معلومات أكثر تفصيلا، يرجى قراءة هذا التقرير جنبا إلى جنب مع تقارير الإدارات والقطاعات

الأمريكية – القيادة الأفريقية في أغسطس 2014 وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء.

الخطة الاستراتيجية (2014–2017) لمفوضية الاتحاد الأفريقي:

45- مكنت الخطة الاستراتيجية 2014–2017 الثالثة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المفوضية من تكريس جهودها لتسريع التقدم نحو أفريقيا متكاملة تنعم بالسلم والازدهار في بيئة تتسم بالإدارة الديمقراطية والتنموية مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والعمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات والهيئات القارية الأخرى.

46- تمثل الخطة الاستراتيجية الثالثة – بتركيزها على النواتج والنتائج – تحولا في طريقة تخطيط عمل المفوضية وإعداد ميزانيته وتنفيذها ورصدها على أساس أهداف سنوية. إن 2014 هو العام الأول لاتباع هذا النهج. وقد بدأ هذا التحول ويجب أن يشكل الآن جزءا لا يتجزأ في أسلوب عمل المفوضية. تستند الخطة إلى سبع ركائز وسبع نواتج (الجدول 1) تمثل المجالات ذات الأولوية التي ينبغي للقارة إحراز تقدم ملموس فيها على مدى السنوات الأربع للخطة.

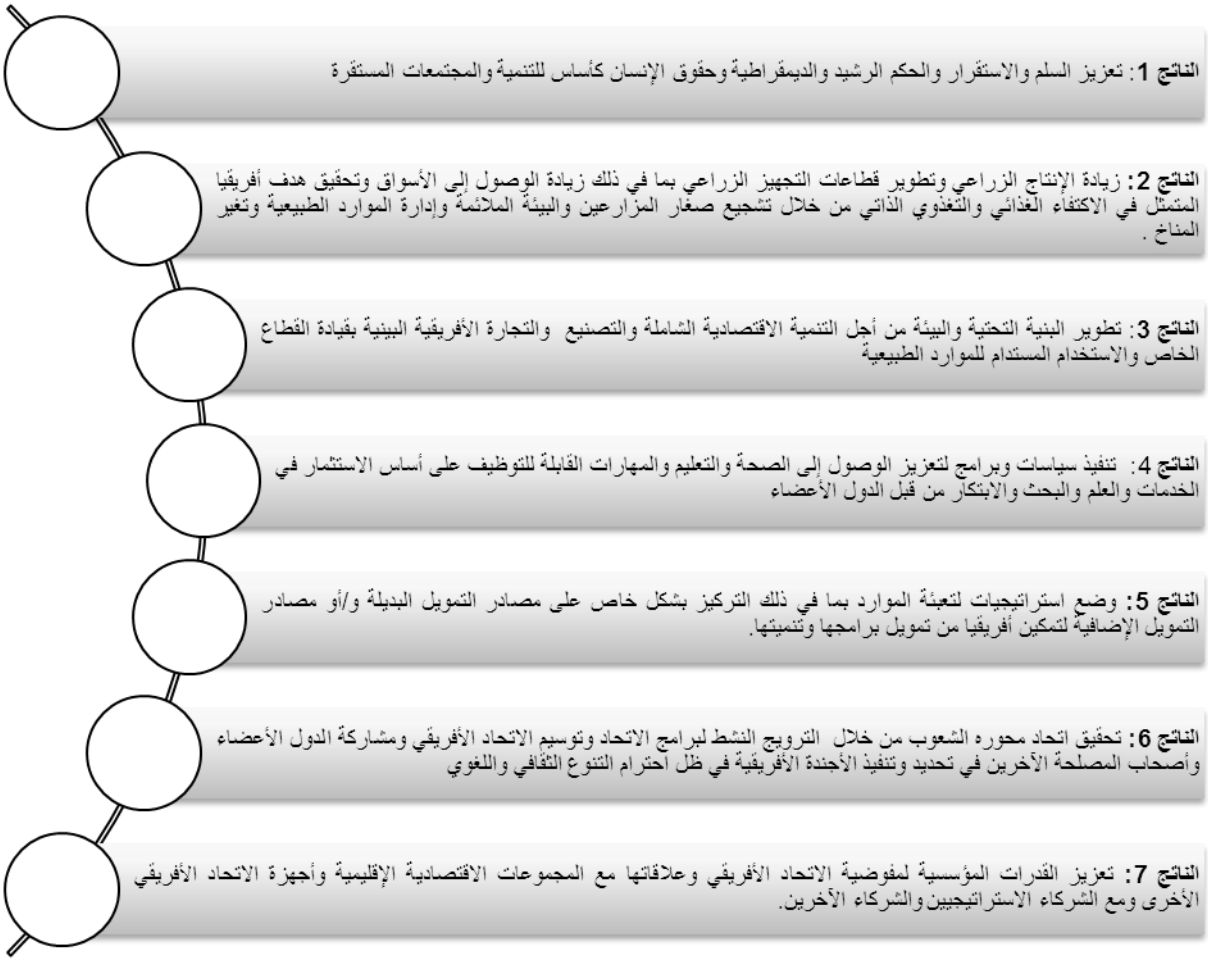

47- تم تحديد نواتج كل نتيجة على مدى أربع سنوات في الجدول 1 التالي:

الخطة الاستراتيجية الثالثة لمفوضية الاتحاد الأفريقي (2014-2017): النتائج والنواتج
الناتج 1: تعزيز السلم والاستقرار والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان كأسس للتنمية والمجتمعات المستقرة
الناتج 1.1: توفير القدرات على منع النزاعات والاستجابة لها وبناء السلام **الناتج 2.1:** تعزيز مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام ومنع النزاعات وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. **لناتج 3.1:** تعزيز آلية إدارة وتسوية النزاعات وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. **الناتج 4.1:** تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية **الناتج 5.1:** تعزيز الأدوات القانونية وتلك الخاصة بالقيم المشتركة على أساس الأدوات الأفريقية والدولية **الناتج 6.1:** تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التنسيق والاستجابة للأوضاع الإنسانية وحماية المدنيين في مناطق النزاعات والكوارث.
الناتج 2: زيادة الإنتاج الزراعي وتطوير قطاعات التجهيز الزراعي بما في ذلك زيادة الوصول إلى الأسواق وتحقيق هدف أفريقيا المتمثل في الاكتفاء الغذائي والتغذوي الذاتي من خلال تشجيع صغار المزارعين والبيئة الملائمة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ.
الناتج 1.2: دعم تنفيذ البرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من قبل الدول الأعضاء بما في ذلك الثروة الحيوانية كأداة لدعم الإنتاج والإنتاجية الزراعية من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع والحد من الفقر. **الناتج 2.2:** دعم تنفيذ البرامج ذات الأولوية الخاصة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ

الناتج 3.2: دعم لبرامج تعزيز الأعمال الزراعية بما في ذلك وصول النساء والشباب والمعوقين إلى القدرة والموارد الإنتاجية **الناتج 4.2:** تعزيز البنية التحتية للوصول إلى الأسواق وإضافة القيمة والتجارة في المنتجات الزراعية
الناتج 3: تطوير البنية التحتية والبيئة من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة والتصنيع والتجارة الأفريقية البينية بقيادة القطاع الخاص والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
الناتج 1.3: صياغة أطر سياسات مواتية لتحقيق التنمية الشاملة وتعزيزها وتعزيز القدرات التنفيذية للدول الأعضاء **الناتج 2.3:** تعزيز برامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا **الناتج 3.3:** تعزيز وصول أغلبية مواطني أفريقيا إلى خدمات الطاقة الحديثة **الناتج 4.3:** تعزيز السياسات والمعايير لدعم التكامل القاري **الناتج 5.3:** وضع وتشجيع السياسات لتيسير التجارة والعمليات الجمركية وتسهيل مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية **الناتج 6.3:** وضع وتشجيع سياسات تحسين مشاركة القطاع الخاص وبيئة الأعمال **الناتج 7.3:** تشجيع ودعم ممارسة الأعمال الحرة من قبل النساء والشباب والمعوقين **الناتج 8.3:** وضع وتشجيع سياسات ضمان استخدام الموارد المعدنية والموارد الأخرى بصورة مستدامة
الناتج 4: تنفيذ سياسات وبرامج تعزيز الوصول إلى الصحة والتعليم والمهارات القابلة للتوظيف على أساس الاستثمار في الخدمات والعلم والبحث والابتكار من قبل الدول الأعضاء
الناتج 1.4: تشجيع تنفيذ الاستراتيجية الصحية الأفريقية **الناتج 2.4:** وضع وتشجيع استراتيجيات التعليم ذي النوعية، وتنمية المهارات وتقديم الخدمات، خاصة للنساء والشباب **الناتج 3.4:** **وضع وتشجيع سياسات وبرامج** استراتيجية للاستثمار في العلم والبحث والابتكار لتحسين قدرة أفريقيا على التنافس عالميا **الناتج 4.4:** وضع إطار للسلامة والحماية الاجتماعية للمجموعات المستضعفة
الناتج 5: وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد بما في ذلك التركيز بشكل خاص على مصادر التمويل البديلة و/أو مصادر التمويل الإضافية لتمكين أفريقيا من تمويل برامجها وتنميتها.
الناتج 1.5: بناء مفوضية وأجهزة مستدامة وقابلة للاستمرار من الناحية المالية **الناتج 2.5:** تحديد وتنفيذ مصادر بديلة لتمويل البرامج الإنمائية الأفريقية
الناتج 6: تحقيق اتحاد محوره الشعوب من خلال الترويج النشط لبرامج الاتحاد وتوسيم الاتحاد الأفريقي ومشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد وتنفيذ الأجندة الأفريقية في ظل احترام التنوع الثقافي واللغوي
الناتج 1.6: إعادة توسيم مفوضية الاتحاد الأفريقي والإبلاغ عنها والترويج لها بصورة فعالة **الناتج 2.6:** دعم زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في الأجندة الأفريقية، بما يعكس التنوع الثقافي واللغوي وتحسين المشاركة المتساوية للمرأة والشباب والمجموعات المستضعفة
الناتج 7: تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وعلاقاتها مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ومع الشركاء الاستراتيجيين والشركاء الآخرين.
الناتج 1.7: تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي **الناتج 2.7:** تعزيز العلاقات مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاستراتيجيين

الناتج 1:

السلم، الأمن، الحكم الرشيد، الديمقراطية، وحقوق الإنسان

الناتج 1.1: توفير القدرات على منع النزاعات والاستجابة لها وبناء السلام

الناتج 2.1: تعزيز مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام ومنع النزاعات وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات.

الناتج 3.1: تعزيز آلية إدارة وتسوية النزاعات وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات.

الناتج 4.1: تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية

الناتج 5.1: تعزيز الأدوات القانونية وتلك الخاصة بالقيم المشتركة على أساس الأدوات الأفريقية والدولية

الناتج 6.1: تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التنسيق والاستجابة للأوضاع الإنسانية وحماية المدنيين في مناطق النزاعات والكوارث.

مقدمة:

48- إن السلم والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد شروط هامة لتحقيق التنمية والتماسك الاجتماعي وتظل بالتالي أولويات أساسية للاتحاد الأفريقي.

49- تم إحراز تقدم مشجع في التآزر بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والهندسة الأفريقية للحكم واللتين ينبغي توحيدهما إذا أردنا تحقيق هدف إسكات البنادق بحلول عام 2020. ومن شأن المضي قدما بجميع النواتج الخمس مجتمعة المساعدة في توجيه السفينة نحو أفريقيا محورها الشعوب وتنعم بالسلم.

50- تركز المفوضية أيضا على مشاركة المرأة في تنفيذ كل من المنظومتين، بما في ذلك حماية النساء والأطفال والمدنيين في النزاعات، فضلا عن تعزيز التمتع بحقوق الإنسان.

الناتج 1.1 **القدرات لمنع النزاعات وإدارتها والتصدي لها وبناء السلام**

51- تم إحراز تقدم كبير في تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن من أجل تزويد الاتحاد الأفريقي بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات المتمثلة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة. وقد تم بذل جهود متواصلة بشأن القوة الأفريقية الجاهزة التي يتوقع أن تحقق القدرة التشغيلية الكاملة في عام 2015، والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات التي تم تصميمها كترتيب مؤقت في انتظار التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة.

52- يجدر الترحيب بالتقدم المحرز في بعض البلدان، لا سيما في تونس مع استكمال المرحلة الانتقالية وفي مدغشقر حيث تم توطيد المكاسب التي تحققت بعد العودة إلى النظام الدستوري.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن الوضع العام لا يزال يثير القلق في أجزاء كبيرة من القارة، مما يزيد من مخاطر قلب التقدم المحرز في تحقيق السلم والأمن والاستقرار. فبعد مرور عام على اندلاعه، لا يزال النزاع في جنوب السودان دون حل، مع ما يترتب عليه من آثار على السكان المدنيين والبلد وكذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة. تعد ليبيا مثالا آخر للعنف غير المسبوق والنزاع المستمر. ولا تزال آفاق الحل المبكر لهذه الأزمة قاتمة. من خلال إنشاء مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا والتي عقدت اجتماعها الافتتاحي في أديس أبابا في أوائل ديسمبر 2014، يسعى الاتحاد الأفريقي إلي تعزيز وتنسيق الالتزام الدولي بضمان وقف الأعمال العدائية وبدء عملية سياسية قابلة للحياة. وبينما تحسن الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للإسراع بتنفيذ المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تتوج بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتعبئة الموارد المالية بما يتناسب احتياجات إعادة الإعمار والتنمية في البلاد.

53- في مالي، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة من أجل الاستكمال المبكر للمحادثات بين الحكومة والحركات المسلحة في الشمال في إطار عملية الجزائر. وفي الصومال، تم إحراز التقدم سواء فيما يتعلق بالأمن واستعادة المناطق الاستراتيجية من مجموعة الشباب الإرهابية والعملية السياسية. وفي السودان، واصل الاتحاد الأفريقي دعم الجهود الرامية إلى معالجة النزاعات في إقليم دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وكذلك بدء حوار وطني شامل لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه البلاد. وفي منطقة البحيرات العظمى، من المهم أن يواصل الموقعون على إطار السلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة جهودهم من أجل التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق. وينبغي التركيز بشكل خاص على تحييد القوى السلبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وذلك في سياق القرارات ذات الصلة التي تم اتخاذها على المستويات الإقليمية والقارية والدولية. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع بين إرتريا وإثيوبيا وكذلك بين إرتريا وجيبوتي يستدعي الانتباه المستمر من الاتحاد الأفريقي. وبشكل أعم، تم تكليف المفوضية، عن طريق فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، باتخاذ خطوات فعالة نحو تعزيز نهج إقليمي شامل لمواجهة تحديات السلم والأمن في منطقة القرن الافريقي. ومن المهم

بنفس القدر أن يعزز الاتحاد الأفريقي التزامه بإيجاد تسوية للنزاع في الصحراء الغربية الذي دام أربعة عقود.

54- يتطلب التهديد المتزايد للإرهاب في أفريقيا جهودا مستمرة ومنسقة من الاتحاد الأفريقي. اعتمدت قمة مجلس السلم والأمن التي عقدت في نيروبي في سبتمبر 2014 خارطة طريق مفصلة ستقطع شوطا طويلا في معالجة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في حال تنفيذها على نحو فعال.

55- خلال اليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، التزمت الدول الأعضاء بتحقيق هدف أفريقيا خالية من النزاعات بحلول 2020. وإذا ما أريد تحقيق هذا الهدف، من الواضح أنه ينبغي لجميع المعنيين مضاعفة جهودهم وتكريس أنفسهم من جديد لتنفيذ الصكوك ذات الصلة للاتحاد. في هذا الصدد، ليس من باب المبالغة التأكيد على ضرورة تجديد الجهود لتعميق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد كأداة لمنع النزاعات على نحو فعال. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للقارة تعزيز ملكيتها لجهود السلام في القارة. مما يتطلب زيادة التمويل من داخل أفريقيا.

الناتج 2.1 **حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام ومنع النزاعات**

56- بدأت المفوضية مشاورات مكثفة مع مختلف الجهات المعنية من خلال مكتب المبعوث الخاص لوضع استراتيجية الدعوة بفعالية من أجل المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام على مختلف المستويات. أجرت المفوضية كذلك مشاورات مع الشبكات النسائية والخبراء وعقدت جلسة مفتوحة لمجلس السلم والأمن لصياغة أجندة المرأة والسلم والأمن لعام 2015.

حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

57- **الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا:** تم تقديم التقرير السنوي عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا لعام 2013 خلال قمة يونيو 2014 في

ملابو، غينيا الاستوائية، وقد سلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستويين الوطني والإقليمي.

58- **اللجنة المعنية بوضع المرأة:** خلال الأعمال التحضيرية للدورة الـ58 للجنة المعنية بوضع المرأة، أوصى الوزراء المعنيون بمسائل الجنسين والمرأة خلال اجتماع ما قبل القمة بإدراج ست (6) ركائز حول "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة" في الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015 وأوصوا أيضا بتعميم المنظور الجنساني في جميع الركائز.

59- كان الحدث التاريخي هو الاجتماع التشاوري لوزراء مسائل الجنسين الأفريقيين حول أجندة 2063 والرحلة التعليمية التي قام بها برلمانيون من منطقة البحيرات الكبرى والساحل إلى رواندا. وأوصى اجتماع الوزراء "بشدة بمواصلة عقد الاجتماعات المشتركة للوزراء والمسؤولين المعنيين بمسائل الجنسين وحملة مسائل الجنسين هي أجندتي على هامش قمة الاتحاد الأفريقي.

60- تم إطلاق دراسة حول المرأة في السلطة القضائية في أفريقيا في إطار الشراكة مع فريق الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستقوم بتحديد وتوثيق حالة تمثيل الجنسين في المؤسسات القضائية في أفريقيا، وتقديم استجابة قارية من أجل سد الفجوة بين الجنسين في المؤسسات القضائية القارية الإقليمية والوطنية في جميع أنحاء أفريقيا.

الناتج 3.1 **إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات وبناء السلام**

61- في إطار تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات ومبادرة التضامن الأفريقي، قدمت ورشة عمل تصديق حول إطار تدخل الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى توصيات بشأن صياغة دستور جديد، والعملية الانتخابية، وإصلاح القطاع العام، فضلا عن إدراج وإدارة التنوع.

الناتج 4.1 **الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية**

62- قامت المفوضية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بوضع إطار عام لمعالجة حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية من خلال إعداد استراتيجية لحقوق الإنسان في أفريقيا

وتعزيز بعثات مراقبة حقوق الإنسان ووضع إطار سياسة أفريقي للعدالة الانتقالية والترويج لحقوق الإنسان.

63- فيما يتعلق **باستراتيجية حقوق الإنسان في أفريقيا**، قامت المفوضية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بوضع خطة عمل تركز على أجندة التنمية لما بعد 2015، تهدف إلى إيجاد توافق بشأن كيفية استكمال الاتحاد الأفريقي وتعزيزه قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ عناصر أوسع من العدالة الاجتماعية.

64- تمشيا مع مقررات مجلس السلم والأمن، تواصل المفوضية، من خلال بعثات مراقبة حقوق الإنسان، متابعة أوضاع حقوق الإنسان في أجزاء معينة من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

الانتخابات خلال 2014

65- تم إيفاد بعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات إلي الدول الأعضاء التالية: الجزائر، بوتسوانا، مصر، غينيا بيساو، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، ساوتومي وبرنسيب، جنوب أفريقيا وتونس. وقد تم نشر عشرة (10) فرق مراقبين لفترة طويلة في غينيا بيساو وملاوي وموزامبيق وتونس على التوالي وذلك في إطار جهود الاتحاد الإفريقي لدعم عمليات انتقالية سلسة وكذلك تعزيز الديمقراطية.

66- تعزيزاً لقدرة الهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات، ساعدت المفوضية على تنظيم دورة تدريبية محلية للهيئة الوطنية لإدارة الانتخابات في بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار ومدغشقر وتوجو وجمهورية تنزانيا المتحدة. كما تم تنظيم تدريب لبعثات المراقبين الطويلة الأمد من أجل تعزيز قدراتها على ضمان تحسين الجودة والكفاءة المهنية. وإضافة إلى ذلك، كان هناك تحسن تدريجي في أدوات ومنهجية مراقبة الانتخابات من أجل ضمان تقديم تقارير مبنية على الأدلة وتحسين الجودة العامة لتقارير بعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات

67- متابعة **توصيات بعثة المراقبة:** في نوفمبر 2012، وافقت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي على نشر تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات على النحو المنصوص عليه في الجزء **خامسا1 (ز)** من إعلان دوربان بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية. في هذا

الصدد، أعدت المفوضية برنامجا لمتابعة التوصيات لضمان تفاعل أوسع مع الجهات المعنية بالانتخابات في الدول الأعضاء وتقديم الدعم لها في تنفيذ توصيات تقارير بعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات.

إصلاح القطاع العام:

68- شرعت المفوضية في تفعيل اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للخدمة العامة، الحكم المحلي، التنمية الحضرية واللامركزية، وأنشأت اللجان الفرعية التالية: (أ) الخدمة العامة والإدارة؛ (ب) اللجنة الفرعية للجنة الفنية المتخصصة للامركزية والحكم المحلي؛ (ج) اللجنة الفرعية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الحضرية، السكن والتوطين البشري. اتفقت اللجان الفرعية الثلاث على أن تضع معا خطة عمل شاملة خاصة بها.

69- **اعتماد وثائق الحكم المحلي واللامركزية للمؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والحكم المحلي:** خلال قمة ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014، تم اعتماد الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية لإحدى وثائق القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي. وتمت الموافقة على الوثائق الضرورية لدعم إنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي الأعلى للسلطات المحلية خلال قمة ملابو، غينيا الاستوائية في يونيو 2014. انعقد الاجتماع الثالث للدورة العادية للمؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والحكم المحلي في كوتونو، جمهورية بنين، في أغسطس 2014. وتشمل النتائج الرئيسية المنبثقة عنه اتفاق المؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والحكم المحلي على العمل مع المؤتمرين الوزاريين الآخرين بغية تفعيل اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للخدمة العامة والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية.

الهندسة الأفريقية للحكم

70- نفذت المفوضية أنشطة مشتركة حول التخطيط والتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لإسراع خطى تنفيذ الهندسة الأفريقية للحكم. وقد تم اعتماد استراتيجية وخطة عمل ثلاثية للفترة 2014 – 2017. وتضعان التركيز على بناء قدرات أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية تعزيز الحكم الديمقراطي وضمان

التقييم الفعال لامتثال الدول الأعضاء لوثائق القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي وتنفيذها ورفع التقارير عن ذلك. وضعت المفوضية إرشادات لدعم الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها برفع التقارير بموجب الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. إضافة إلى ذلك، من المقرر تنظيم ورشة عمل مع الدول الأعضاء خلال الفصل الأول من 2015 لتوعيتها بالتزاماتها برفع التقارير بموجب الميثاق الأفريقي.

71- عقد الحوار الرفيع المستوى السنوي الثالث حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم في أفريقيا: الاتجاهات، التحديات، الآفاق والفرص، في دكار، السنغال، في أكتوبر 2014، تحت موضوع "إسكات البنادق – تعزيز الحكم بغية منع النزاعات في أفريقيا وإدارتها وتسويتها". وقد شدد الحوار على ضرورة اعتبار إنهاء الحروب وإسكات البنادق مسؤولية جماعية لمواطني أفريقيا، الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، المنظمات الدينية، المجتمع الأكاديمي والمجتمع الدولي.

72- **تعزيز التآزر بين الهندسة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن:** وفقا لمقرر المؤتمر بشأن المواءمة بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والهندسة الأفريقية للحكم، أنشأت المفوضية فريق عمل مشتركا بين الإدارات حول منع النزاعات بغية تعزيز حالات التآزر والتكامل والتعاون بين المنظومتين.

الناتج 5.1: **تعزيز وثائق القيم القانونية والمشتركة بناء على الوثائق الأفريقية والعالمية**

73- منذ تقديم التقرير الأخير في يناير 2014، تباطأت وتيرة التوقيع والتصديق/الانضمام بشكل كبير مقارنة بفترة رفع التقارير السابقة. وقد تم إلحاق تسعة عشر (19) توقيعا جديدا بالمعاهدات مقابل واحد وخمسين (51) توقيعا خلال فترة رفع التقارير السابقة، وتم إيداع ست وعشرين (26) وثيقة تصديق/انضمام مقابل اثنتين وثلاثين (32) خلال فترة رفع

التقارير السابقة. في هذا الصدد، كثّفت المفوضية جهودها الرامية إلى توعية الدول الأعضاء بأهمية التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وتنفيذها. تم أيضا بذل الجهود لإشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال ورشة عمل لكسب التأييد (في دكار) وبعثات (إلي بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدغشقر وجزر القمر) في إطار تعبئة الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والتقيد بها.

74- **تعزيز الدستورية وسيادة القانون:** عقدت ورشة عمل لاستثارة الأفكار في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في يوليو 2014، حول نشر مذهب الاتحاد الأفريقي بخصوص التغييرات غير الدستورية للحكومات وإشراك أصحاب المصلحة في تعزيز وتنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. وقد أجرت ورشة العمل تقييما لوضع الدستورية وسيادة القانون في أفريقيا وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه ترسيخ الدستورية واحترام سيادة القانون مع تركيز خاص على التغييرات غير الدستورية للحكومات. وساهمت أيضا في وضع تعريف شامل للتغييرات غير الدستورية للحكومات، بما سيؤدي إلى فهم موحّد للظاهرة. وقد جاء ذلك تنفيذا لمقرر مؤتمر الاتحاد *Assembly/AU/Dec.220 (XII)*، الذي يطلب من المفوضية تقديم توصيات محددة بشأن الإجراءات المناسبة لمنع التغييرات غير الدستورية للحكومات، وبناء قدرات آلية، الإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي والمساعي الحميدة والوساطة.

مكافحة الإفلات من العقاب:

محاكمة حسين هبري:

75- تم إحراز التقدم في التحضير لمحاكمة حسين هبري. غير أن المحاكمة تواجه صعوبات تتعلق بتسليم المتهمين الاثنين المحتجزين في تشاد. وظل الممثل الخاص في تواصل مع كلا البلدين للتغلب على هذه الصعوبات والتعجيل بإقامة المحاكمة. وقد اقترح الممثل

الخاص أن تُنشَأ على المستوى الوزاري آلية استشارية ثلاثية الأطراف حول قضية حسين هبري بين الاتحاد الأفريقي وتشاد والسنغال. وقد رحبت بالاقتراح كل من تشاد والسنغال. وعليه، ستنعقد الدورة الأولى للآلية الاستشارية بغية التعاطي مع جميع الصعوبات والتحديات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تنظيم محاكمة حسين هبري. ستواصل المفوضية المشاورات مع رئيسي تشاد والسنغال على التوالي بغية ضمان تنظيم محاكمة حسين هبري على نحو سلس.

تنفيذ المقررات بشأن المحكمة الجنائية الدولية:

76- عقب صدور المقرر *ASSEMBLY/AU/DEC.493.(XXII)* بشأن التعجيل بعملية توسيع نطاق الولاية القضائية للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان لتشمل المقاضاة على الجرائم الدولية في القارة، اعتمدت الدورة العادية الثالثة والعشرون للمؤتمر المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014، البروتوكول حول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان ومع ذلك وحتى الآن، لم تقم أية دولة عضو بالتوقيع والتصديق عليه. وتجدر الإشارة إلى أن توفّر خمسة عشر تصديقا شرط مطلوب لدخوله حيز التنفيذ. وعليه، تكرر المفوضية نداءها لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق على البروتوكول.

77- إن المفوضية بصدد اختتام إجراء دراسة شاملة حول جدوى وتداعيات التماس آراء استشارية من محكمة العدل الدولية حول حصانات رؤساء وكبار مسؤولي الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حسبما طلبت الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2012 (المقرر *ASSEMBLY/AU/DEC.419 (XIX)* بشأن المحكمة الجنائية الدولية).

78- **المستجدات حول الإجراءات القضائية التي بدأتها المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس السودان:** بموجب القرار رقم *ICC-02/05-01/09-195* المؤرخ 9 أبريل 2014، خلُصت الدائرة التمهيدية الثانية إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتعاون مع المحكمة لعدم توقيفها الرئيس السوداني البشير وتسلميه إلى المحكمة خلال زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية يومي 26 و27 فبراير 2014 لحضور قمة الكوميسا. وقد أحالت الدائرة القضية إلى كل من مجلس الأمن للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وحتى اختتام هذا التقرير، لم يتخذ أي من مؤتمر الدول والأطراف أو مجلس الأمن إجراء بخصوص عدم تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المحكمة الجنائية الدولية لتوقيف وتسليم الرئيس البشير.

79- **التطورات المتعلقة بالإجراءات القضائية التي بدأتها المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس ونائب رئيس كينيا:** كان من المقرر إقامة محاكمة السيد أوهورو موجوياي كينياتا، رئيس جمهورية كينيا في 7 أكتوبر 2014. غير أنه في 28 أغسطس 2014، أصدرت الدائرة التمهيدية الخامسة (ب) إذنا تطلب فيه من الادعاء العام إصدار إشعار في موعد أقصاه 5 سبتمبر 2014 يبيّن فيه ما إذا كان يتوقع أنه سيتمكن من بدء المحاكمة في التاريخ المذكور أعلاه. عقب الإذن، أصدر الادعاء العام في نفس التاريخ إشعارا بيّنت فيه أنها لن تتمكن من الشروع في المحاكمة في 7 أكتوبر 2014.

80- استجاب الرئيس كينياتا لاستدعاء المحكمة بصفته الخاصة وحضر اجتماع استعراض حالة المحاكمة المنعقد في 8 أكتوبر 2014. وعند القيام بذلك، أُضطر الرئيس كينياتا إلى أن يضع جانبا مهامه كرئيس ورئاسته لقمة شرق أفريقيا احتراما لقرار المحكمة الذي كان يقضي بحضوره. وكان من شأن عدم استجابته للاستدعاء أن يؤدي إلى إصدار أمر بالقبض عليه.

81- عقب اجتماع استعراض الحالة للمحاكمة، أصدرت الدائرة الخامسة (ب) في 3 ديسمبر 2014 قرارا برفض طلب الادعاء العام مزيدا من التأجيل في قضية الرئيس كينياتا، وكذلك

طلب الدفاع إنهاءَ الإجراءات القضائية. وتنفيذا لقرار الدائرة، قرر المدعي العام في 5 ديسمبر 2014 التخلي عن الاتهامات الموجهة إلى الرئيس أوهورو كينياتا. رحبت المفوضية بهذا القرار من خلال بيان صدر في 5 ديسمبر 2014.

82- **نتيجة المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:** انعقدت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في ديسمبر 2014. انتخبت الدورة الثالثة عشرة المحامي سيديكي كابا، وزير العدل وحامل الأختام في جمهورية السنغال، أولَ رئيس أفريقي للمؤتمر للسنوات الثلاث (3) القادمة. وبالمثل، انتخب المؤتمر ستة قضاة، بمن فيهم قاض أفريقي، هو المحامي أنطوان كيسيا-أمبي ميندوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

83- لم تبحث الدورة الثالثة عشرة التعديلات المقترح إجراؤها على نظام روما الأساسي حول مسائل حصانات رؤساء الدول والحكومات خلال فترات ولاياتهم على الرغم من الطلب الذي قدمته الدول الأطراف الأفريقية.

تعزيز القدرات القانونية على نطاق أفريقيا:

84- في 2014، شرعت المفوضية في اتخاذ مبادرات جديدة بغية تعزيز القدرات القانونية على نطاق أفريقيا. وتشمل إنشاء **برنامج المشاركين القانونيين للاتحاد الأفريقي**، الذي يُقصَد منه أن يكون برنامجا على نطاق القارة يُعنى بتنمية القدرات القانونية بغية توفير وغرس الخبرة القانونية المهنية لدى القانونيين الأفريقيين الشباب في مجال قانون التكامل الأفريقي. إضافة إلى ذلك، وقّعت المفوضية مذكرة تفاهم مع معهد القانون لجامعة لويولا بغية تدريب عاملي الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراتهم على تعزيز سيادة القانون.

الناتج 1-6: **تنمية قدرات أفريقيا على تنسيق الأوضاع الإنسانية والاستجابة لها وحماية المدنيين في النزاعات ومناطق الكوارث**

الشؤون الإنسانية، اللاجئون والنازحون

85- قامت اللجنة الفرعية بشأن اللاجئين للجنة الممثلين الدائمين ببعثات تقييم لدى الدول الأعضاء الأشد تأثرا بالأوضاع الإنسانية، وهي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، أوغندا وزيمبابوي، وكذلك البلدين الاثنين المتأثرين بالفيضانات: بوروندي ومدغشقر. وكانت هذه البعثات تهدف إلى رصد الوضع الإنساني في تلك البلدان مع تقديم الدعم في الوقت ذاته تمشيا مع روح تقاسم الأعباء.

86- انعقد المنتدى الإنساني السنوي للاتحاد الأفريقي في نيروبي، كينيا، في ديسمبر 2014. انصب تركيز المنتدى على المسائل المواضيعية التي ينبغي أن يتناولها الاتحاد الأفريقي عند وضع الأجندة الموحدة الأفريقية تحضيرا للقمة الإنسانية في 2016. وتشمل هذه المسائل التمويل الإنساني، الشراكات الإنسانية وبناء قاعدة لأفريقيا كالمستجيبة الأولى للأزمات الإنسانية والكوارث في أفريقيا.

87- حول مسألة المواطنة ومنع انعدام الجنسية في أفريقيا، اختتمت المفوضية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دراسة اعتمدتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال دورتها الأخيرة. والغرض منها هو توفير أساس لوضع سياسة للاتحاد الأفريقي بشأن انعدام الجنسية كإجراء وقائي. وهذه الدراسة الآن قيد التصديق من قبل خبراء مستقلين والأجهزة المختصة للاتحاد الأفريقي.

88- بخصوص مسألة الكوارث، عقدت المفوضية اجتماعين لاستعراض نظم الإنذار المبكر في أفريقيا. توجد مثل هذه النظم على الأصعدة الوطنية دون الصعيد القاري، مما يجعل من الصعب للاتحاد الأفريقي توفير موارد قارية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لتلافي المعاناة الإنسانية. ينبغي أن تتباحث المفوضية الطرق الكفيلة بإنشاء مثل هذا المركز في

أفريقيا. وفيما يتعلق بالاستجابة السريعة للكوارث في القارة، فعلى الرغم من توفّر حالة التأهب السريع على الصعيد الوطني، لا توجد أية حالة تأهب على الصعيد القاري. وعليه، تقوم المفوضية بإيجاد وسيلة لإنشاء وحدة للاستجابة السريعة للكوارث.

89- في ديسمبر 201 عقد اجتماع لصياغة مفاهيم أجندة قارية حول تسهيل حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا بهدف استعراض استنتاجات الدراسة حول حرية تنقل الأشخاص في جميع أقاليم الاتحاد الخمسة بغية تحديد القاسم المشترك الأدنى الذي يمكن أن يشكل أساسا لإطار قاري. وستُستخدم هذه المسائل المشتركة في السنة القادمة لإعداد سياسة قارية لحرية تنقل الأشخاص.

الناتج 2

زيادة الإنتاج الزراعي الأفريقي، تنمية قطاعي صناعة التحويل الزراعي والأعمال التجارية الزراعية، زيادة الوصول إلى الأسواق وبلوغ الاكتفاء الغذائي والتغذوي جماعيا من خلال تعزيز زراعة المساحات الصغيرة، وضمان سلامة البيئة وإدارة تغير المناخ والموارد الطبيعية.

الناتج 1.2 دعم تنفيذ الدول الأعضاء للبرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، بما فيها الموارد الحيوانية كأداة لتحفيز الإنتاج والإنتاجية الزراعيين من أجل ضمان توفر الأغذية والتغذية، مما يؤدي إلى القضاء على الجوع والحد من الفقر

الناتج 2.2 تسهيل تنفيذ البرامج ذات الأولوية للبيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ

الناتج 3.2 دعم البرامج الرامية إلى تطوير الأعمال التجارية الصناعية، بما فيها الوصول إلى الموارد الإنتاجية، وبناء قدرات النساء والشباب والمعوقين.

الناتج 4.2: زيادة تعزيز البنية التحتية للوصول إلى الأسواق، وكذلك التجارة في السلع الزراعية

مقدمة: 2014 عاما للزراعة والأمن الغذائي:

90- تواجه أفريقيا في الوقت الراهن تحديات متعددة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، ويتمثل أهمها في تدني مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي (المحاصيل، تربية المواشي، مصائد الأسماك والزراعة المائية، واستغلال الغابات) الذي تعتمد عليه غالبية السكان لضمان سبل عيشهم، مما يؤدي إلى درجة عالية من تعرض عدد كبير من الناس للحلقة المفرغة للفقر ومخاطر الجوع وسوء التغذية. وحسب تقديرات أجريت في الآونة الأخيرة (على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة)، فعلى الرغم من إحراز تقدم متواضع في السنوات الأخيرة، ظل واحد من كل أربعة أشخاص في أفريقيا تقريبا يعاني من نقص التغذية. يمثل هذا الانتشار أعلى مستويات نقص التغذية من بين جميع أقاليم العالم. يقدر اعتماد أفريقيا على واردات الأغذية والزراعة بمستويات تتراوح بين 87% و90% من مصادر غير أفريقية، مما يحمّل أفريقيا فاتورة استيراد بلغت 69.5 مليار دولار أمريكي بالمتوسط خلال الفترة 2010 – 1012؛ مع ارتفاع سنوي نسبته 15%، أي بوتيرة أسرع من التجارة الأفريقية البينية (12%)؛ ومن ثَم بلغت 78 مليار دولار أمريكي في 2012. وذلك على الرغم من الثروات الوفيرة من الموارد ذات الصلة غير المستغلة (على سبيل المثال، الأراضي والمياه) للزراعة.

91- لهذه الأسباب، أُعلِنت عام 2014 عاما للزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، حيث صادفت الذكرى العاشرة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية – مع موضوع: "**تحويل الزراعة الأفريقية من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش، من خلال توظيف فرص النمو الشامل والتنمية المستدامة**". كان العام بمثابة منصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق رؤية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، استخلاص الدروس

والخبرات من تنفيذ عقد البرنامج الأفريقي الشامل، ورسم أجندة واستراتيجية وخطة عمل يتعين تحقيقها خلال العقد القادم. وقد استرشد ذلك بالخطة الإستراتيجية للمفوضية للفترة 2014 – 2017 التي تمنح الأولوية لزيادة الإنتاج الزراعي الأفريقي، تنمية قطاعي صناعة التحويل الزراعي والأعمال التجارية الزراعية، زيادة الوصول إلى الأسواق وبلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي والتغذوي الجماعي من خلال تعزيز زراعة المساحات الصغيرة، البيئة السليمة وإدارة تغير المناخ والموارد الطبيعية.

92- عقب قيام قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2014 بالإطلاق الرسمي للعام، جرت مشاورات وحوارات عريضة القاعدة وشاملة قامت على التحليل الدقيق للوضع والاتجاهات وشاركت فيها الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، منظمات المجتمع المدني، منظمات المزارعين، القطاع الخاص، المجموعات النسائية، المجموعات الشبابية، مؤسسات المعرفة والشركاء الإنمائيون، وذلك بغية تحديد ما الذي ينبغي أن يشكل رؤية وهدف أجندة التنمية الزراعية الأفريقية خلال العقد القادم. وقد أدت المشاورات العريضة القاعدة إلى تجديد الالتزام بأن البرنامج الأفريقي الشامل سيظل إطارا للتنمية. اعتمد النتائج المؤتمرُ الأفريقي المشترك بين وزراء الزراعة، تربية المواشي، مصائدالأسماك والتنمية الزراعية، المنعقد في مايو 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا.

93- وقد تضمن "**إعلان ملابو حول التعجيل بالنمو والتحول الزراعييْن من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش** الصادر في يونيو 2014 *[(ASSEMBLY/AU/DECL.1(XXIII)]* أحكاما حول الالتزام بإحراز التقدم بحلول 2025 فيما يتعلق بأهداف محددة قابلة للقياس. لم يعلن قادة أفريقيا عن التزامهم بتحقيق هذه الأهداف فحسب، ولكن أيضا بضمان المساءلة المتبادلة عن الأعمال والنتائج من خلال إضفاء صبغة مؤسسية على رصد وتتبع التقدم بانتظام كنظام وممارسة، وكذلك رفع تقرير مرة كل سنتين إلى المؤتمر من قبل المفوضية عن النتائج المحققة اعتبارا من 2017. صاغت المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، مشروع "**إستراتيجية وخارطة طريق للتنفيذ**" بغية تحقيق إعلان ملابو

الصادر في 2014. وقد تم تقديم الإستراتيجية وخارطة الطريق إلى المجلس التنفيذي لبحثهما خلال قمة يناير 2015.

94- أجازت قمة ملابو أيضا إطار نتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، يرمي إلى تسهيل وتعجيل التنفيذ وتتبع التقدم في تحقيق رؤية البرنامج لعام 2025. ويكون إطار النتائج للبرنامج بمثابة أداة لتطوير التخطيط والرصد والتعلم بناء على الأدلة من قبل الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين اللذين تقودهما الزراعة.

الناتج 1.2 **دعم تنفيذ الدول الأعضاء للبرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، بما فيها الموارد الحيوانية باعتبارها أداة لتحفيز الإنتاج والإنتاجية الزراعيين من أجل ضمان توفر الأغذية والتغذية، بما يؤدي إلى القضاء على الجوع والحد من الفقر**

95- كَسَب تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل زخما. وحتى الآن، انضمت عشرون (40) دولة رسميا إلى البرنامج كإطار تسترشد به عند تحسين سياساتها واستراتيجياتها الزراعية، ووضعت اثنتان وثلاثون (32) منها خططا وطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي يتم تفعيلها حاليا. وقد شرع عدد كبير منها في مراجعات مشتركة للقطاع في 2014 لإتاحة تنفيذ أفضل لهذه الخطط. إضافة إلى ذلك، أعدت ثلاث مجموعات اقتصادية إقليمية (الإيكواس، الكوميسا، والإيجاد) اتفاقيات إقليمية للبرنامج وخططا إقليمية للاستثمار الزراعي هي الآن قيد التنفيذ. وبالمثل، ترفع الدول الأعضاء مخصصات ميزانياتها الموجهة نحو التنمية الزراعية، حيث ارتفع الاستثمار الزراعي الحكومي في أفريقيا بنسبة 7.4% سنويا بالمتوسط خلال العقد الأخير. وبالنسبة لأداء النمو، فقد بلغت أو تجاوزت سبع عشرة (17) دولة عضوا المتوسط نسبة 6% كهدف للنمو السنوي للناتج المحلي

الإجمالي الزراعي. وتشير الدلائل إلى أن هذا الأداء للقطاع الزراعي ساهم في تشجيع معدلات النمو الاقتصادي التي سجلتها بلدان أفريقية عديدة خلال العقد الماضي.

الناتج 2-2: **تسهيل تنفيذ البرامج ذات الأولوية للبيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ:**

96- تم إحراز إنجازات مشجعة لمعالجة التحديات الهائلة لتدهور الموارد الطبيعية التي يفاقمها تغير المناخ والتصحر وتآكل الموارد البيولوجية لأفريقيا، على نحو شامل. لهذا تواصل المفوضية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، إبراز هذه الاهتمامات باستخدام جميع الفرص المتاحة، بما في ذلك من خلال اليوم الأفريقي للبيئة ويوم وانجاري ماتاي، والأسبوع الأفريقي للمياه، والأسبوع الأفريقي للأرض الجافة والفعاليات الأخرى لزيادة الوعي بالتحديات البيئية التي تواجه القارة.

97- تواصل لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ توجيه مشاركة الدول الأعضاء والمفوضية حول مسائل تغير المناخ لضمان إبراز مصالح وأولويات أفريقيا (الموقف الموحد) بصوت واحد بما في ذلك خلال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في ليما، بيرو في ديسمبر 2014.

98- تمكنت المفوضية، إلى جانب الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، من استغلال تكنولوجيات رصد الأرض والسواتل لمعالجة الحاجة إلى بيانات ومعلومات أرضية وبحرية ومناخية موثوقة بها ودقيقة ومتاحة في الوقت المناسب لدعم صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

99- لضمان مستقبل مرتفعات فوتا جالون، التي تعتبر مستجمعا حيويا للمياه ومصدرا لأنهار كثيرة في غرب أفريقيا، أجرت المفوضية المشاورات مع مفوضية الإيكواس حول طرق تحويل إدارة برنامج فوتا جالون المتكامل إلى الأخيرة.

100- أما في مجال ***المياه والصرف الصحي***، فتواصل المفوضية إحراز تقدم جيد في تنفيذ التزامات شرم الشيخ للتعجيل بتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا. ويثبت تقرير قطاع المياه والصرف الصحي في أفريقيا نجاح الجهود الجارية لتعزيز النظام الأفريقي لرصد وتقييم المياه والصرف الصحي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه كأساس للقيام بتدخلات قائمة على الأدلة وموجهة نحو العمل صوب تحقيق الرؤية الأفريقية للمياه 2025. وتتمثل أولى تلك المبادرات في تنفيذ مقرر المؤتمر [(AU/DEC.516(XXII)] الذي تم من أجله تجميع خطة عمل كيجالي من تقييم الاحتياجات الوطنية لعشر (10) دول أعضاء مختارة من أجل معالجة أوجه القصور في توفير إمدادات المياه؛ وخدمات النظافة والصرف الصحي- ولاسيما على مستوى الأسر الريفية- لخمسة ملايين شخص إضافيين في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يتم القيام بأنشطة تعبئة 50 مليون يورو كحد أدنى لحفز تنفيذ خطة العمل.

101- كجزء من الاستعدادات ***للإطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015***، قادت المفوضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عملية مساهمات أفريقيا، التي تشكل جزءا من الاستراتيجية العالمية المزمع اعتمادها في عام 2015. ولهذا، أوصى إعلان الاجتماع الرفيع المستوى حول الحد من مخاطر الكوارث، المنعقد في مايو 2014 في أبوجا، نيجيريا بمساهمة أفريقيا في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015، والذي يتم تقديمه إلي أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي لبحثه خلال قمة يناير 2015.

102- من أجل ***تحسين الخدمات الخاصة بالأرصاد الجوية والمناخ والطقس في أفريقيا***، تم استكمال مشروع خطة عمل تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة للأرصاد الجوية وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي الصادر في يناير 2013 بشأن الأرصاد الجوية. وقد أجازت هيئة مكتب المؤتمر الوزاري للأرصاد الجوية المشروعَ تحضيراً للدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري

الأفريقي حول الأرصاد الجوية المقرر عقدها في أكتوبر 2014 غير أنها أُجلت إلى فبراير 2015.

الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر:

103- صُممت الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر لتحسين قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ وحماية الفئات السكانية التي لا تتمتع بالأمن الغذائي. ومن أجل القيام بذلك، توفر الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر، التأمين ضد مخاطر الطقس للحكومات المشاركة من خلال فرعها التجاري، شركة التأمين المحدودة للوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر. وتستخدم هذه المؤسسة المالية التابعة لأفريقيا *نظرة أفريقية حول مواجهة المخاطر*، وهي قمر صناعي متقدم وبرمجية لمراقبة الطقس. من أجل تقدير الموارد المتاحة والوصول إليها من قبل البلدان الأفريقية المتضررة من حالات الطقس السيئة.

104- تعتبر الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر حلاً أفريقياً لأحد أشد التحديات أمام القارة، والمتمثل في تحويل عبء مخاطر المناخ من الحكومات- والمزارعين والرعاة الذين تتولى حمايتهم- إلى الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر التي تستطيع أن تعالج تلك المخاطر على نحو أفضل. وطبقاً لمقرر قمة الاتحاد الأفريقي (ASSEMBLY/AU/DEC.417(XIX)) الصادر في يوليو 2012، شارك 41 بلداً في مؤتمر المفوضين للوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر، المنعقد في بريتوريا، جنوب أفريقيا. وفور التوقيع على المعاهدة من قبل 18 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي، تم إنشاء الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر كوكالة متخصصة للاتحاد الأفريقي في نوفمبر 2012. وقد وقعت عليها منذ ذلك الحين سبع دول أعضاء إضافية.

الناتج 2-3: **دعم برامج تعزيز الأعمال التجارية الزراعية بما في ذلك الوصول إلى الموارد الإنتاجية وقدرات المرأة والشباب والمعوقين**

105- ***تعزيز استثمارات القطاع الخاص في الزراعة***: تمت تهيئة الظروف المواتية، من خلال مبادرات مثل "التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذوي" الذي تم إنشاؤه خلال قمة مجموعة الـ 8 في عام 2012 وشراكة "إنماء أفريقيا" التي أُقيمت في عام 2011 بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، لدعم القطاع الخاص الأفريقي وكذلك حكومات الدول الأعضاء في إقامة شراكات ذات مصداقية بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية. وتضمن المفوضية مع الدول الأعضاء تعزيز التقدم في تحقيق مزيد من المكاسب.

106- ***بخصوص سياسة الأرض***، اعتمدت المفوضية، من خلال إعلان الاتحاد الأفريقي حول الأرض الصادر في عام 2009، "الخطوط التوجيهية للاستثمارات الواسعة النطاق في الأرض في أفريقيا"، التي إجازها المؤتمر الوزاري المشترك للاتحاد الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المنعقد في مايو 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا. وتم إعداد مقترح حول إنشاء إطار مؤسسي مناسب، وآلية لمتابعة التقدم وتقديم التقارير، وصندوق أفريقي لسياسة الأرض، تراجعه حالياً مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية.

107- قامت المفوضية، تحت رعاية المبادرة المشتركة لسياسة الأرض، على نحو وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي)، والبرلمان الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بإعداد برامج مشتركة لسياسة الأرض بهدف إقامة منابر إقليمية وقارية لتمكينها من تنفيذ صلاحياتها وفقاً لإعلان الاتحاد الأفريقي حول الأرض. بدعم من مبادرة سياسة الأرض، تم إنشاء منبر للمجتمع المدني كما تم وضع خطة عمل

حول الأرض بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للمزارعين لضمان مساهمة المجتمع المدني والمزارعين ودعم تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي حول الأرض. وقد نظمت المفوضية المؤتمر الأول حول سياسة الأرض في أفريقيا في نوفمبر 2014، بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، تحت موضوع "العقد المقبل لسياسة الأرض في أفريقيا: ضمان التنمية الزراعية والنمو الشامل".

الناتج 2-4: **تعزيز البنية التحتية للوصول إلى الأسواق وتعزيز التجارة في المنتجات الزراعية:**

108- تم إحراز تقدم في تنفيذ برامج محددة للاتحاد الأفريقي متصلة بتعزيز الإنتاجية وتيسير التجارة في السلع والخدمات الزراعية. وتواصل المفوضية التعاون مع الشركاء الفنيين والإنمائيين لضمان تنفيذ المقررات التي اعتمدتها أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في مجالات المدخلات الزراعية والبذور والأسمدة، وكذلك مبادرات الصحة النباتية والحيوانية.

109- بخصوص ***تنمية قطاع البذور***، تواصل المفوضية، من خلال البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الأحيائية، التعاون مع منتدى اختبار البذور الأفريقية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على اختبار البذور، ومع البذور الأفريقية (شبكة البذور الأفريقية سابقاً) من أجل تعزيز إدارة القطاع. أما بخصوص الأسمدة، فقد استمرت المفوضية في قيادة الجهود إلى جانب البنك الأفريقي للتنمية لتعبئة الموارد اللازمة لتفعيل الآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة التي أنشئت لتفعيل إعلان أبوجا حول الأسمدة. من خلال هذه الجهود، وبالإضافة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية التي سبقت أن ساهمت بموارد، تعهدت حكومة تشاد بالمساهمة بمليون دولار أمريكي في الصندوق مما سد فجوة التمويل إلى 3 ملايين دولار أمريكي.

110- بخصوص ***سلامة الأغذية***، تقوم المفوضية، من خلال الشراكة من أجل مكافحة الأفلاتوكسين في أفريقيا، البرنامج الريادي للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، بدعم الدول الأعضاء في معالجة التحديات المتعلقة بالصحة والأمن الغذائي والتغذوي،

والتحديات الإنمائية بسبب تلوث المحاصيل الزراعية بالأفلاتوكسين. وقد تمكنت المفوضية، من خلال الشراكة من أجل مكافحة الأفلاتوكسين، من دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية (مثل الإيكواس والكوميسا) لتحديد الأولويات الإقليمية ووضع خطة عمل إقليمية لمعالجة تحديات الأفلاتوكسين. ويكمّل ذلك إطلاق أنشطة شعبية لمكافحة الأفلاتوكسين في البلدان الرائدة. وتم إنشاء النظام الأفريقي لإدارة المعلومات المتعلقة بالأفلاتوكسين لتعزيز تقاسم الخبرات وتوفر المعلومات المتسقة والمحلية.

111- بخصوص ***تنمية الموارد الحيوانية***، ركزت التدخلات بصفة رئيسية على ما يلي: (أ) الصحة الحيوانية ونظم الوقاية من الأمراض ومكافحتها، (ب) نظم إنتاج الموارد الحيوانية وإدارة النظام الإيكولوجي، (ج) الوصول إلى مدخلات وخدمات وأسواق المواشي والمنتجات الحيوانية؛ (د) وإدارة المعلومات والمعرفة المتعلقة بالموارد الحيوانية.

112- من خلال التدخلات في *نظم* الصحة الحيوانية، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، قامت المفوضية بتنسيق وتيسير صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة حمى الخنازير الأفريقية، والإطار الاستراتيجي للمكافحة المطردة للأمراض الحيوانية المهملة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت المفوضية من مواصلة تقديم الدعم الذي تشتد إليه الحاجة إلي الدول الأعضاء من خلال شهادات مراقبة الجودة للقاحات البيطرية المتلقاة من معاملها المنتجة للقاحات. ويتم دعم ذلك بتوفير التدريب للفنيين من الدول الأعضاء.

113- أدى التدخل في نظم إنتاج الموارد الحيوانية وإدارة النظام الإيكولوجي إلي تمكين المفوضيةَ من تقييم ورسم السياسات والأنظمة المتصلة بالموارد الجينية الحيوانية والموارد الحيوانية مما يساهم في إنشاء الإطار الاستراتيجي على نطاق القارة وترتيبات التعاون لضمان الاستخدام والحفظ والإدارة الرشيدة للموارد الحيوانية الأفريقية ونُظمها الإيكولوجية. وبالمثل، تم وضع إطار السياسات واستراتيجية إصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، وأجازه بالتالي مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، المنعقد في مايو 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا.

114- استمرت جهود المفوضية في تنسيق حملة القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات بالتركيز على توجيه السياسات، والتوجيه الاستراتيجي والدعم الفني المباشر للدول الأعضاء المتأثرة بذبابة تسي تسي وداء المثقبيات وتعبئة الموارد لتنفيذ التدخلات المتعلقة بذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وشكّلت أنشطة الرصد والتقييم الأساس لتتبع التقدم في تنفيذ مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، تم توفير التدخلات في بعض البلدان لمعالجة هذه المحنة وأنشطة بناء القدرات من خلال توفير التدريب لتعزيز قدرات البلدان على تقليل عبء تحدي ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات وذلك في الجابون، إثيوبيا، غانا، كينيا، ملاوي، موزمبيق، نيجيريا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا وزيمبابوي.

115- من خلال مبادرة الاتحاد الأفريقي للوصول إلى المدخلات والخدمات والأسواق الخاصة بالحيوانات والمنتجات الحيوانية، قامت المفوضية بوضع مشروع إطار لرصد أداء الاستثمارات في قطاع المواشي. بالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضية بدعم تنسيق ومواءمة إدارة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء، بغية تسهيل التجارة في المواشي والمنتجات الحيوانية (مثلاً، من خلال إعداد الخطوط التوجيهية والإجراءات الإقليمية لتحديد المواشي وقابلية اقتفاء الأثر وإصدار شهادات الصحة الحيوانية، الخ..).

116- ظلت المفوضية تنسق عملية صياغة استراتيجية تنمية المواشي التي ستؤدى إلى التعجيل بإصلاح القطاع وتحقيق إمكانياته الكاملة، من خلال التحليل العميق، والمشاورات الكثيفة والشاملة مع أصحاب المصلحة وعملية المصادقة. يتم تقديم مشروع الاستراتيجية إلي المجلس التنفيذي خلال قمة يناير 2015 للبحث.

الناتج 3: التنمية الاقتصادية الشاملة والتصنيع اللذان يوجههما التكامل الاقتصادي:

الناتج 3-1 صياغة أطر للسياسات المواتية للتنمية الشاملة، وتعزيزها، وتحسين القدرات التنفيذية للدول الأعضاء

الناتج 3-2 تسهيل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا

الناتج 3-3 تحسين فرص وصول غالبية سكان أفريقيا إلى خدمات الطاقة الحديثة

الناتج 3-4 تيسير السياسات والمعايير لتعزيز التكامل القاري

الناتج 3-5 وضع سياسات تسهيل التجارة والجمارك وتعزيزها وتيسير مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية

الناتج3-6 وضع سياسات مشاركة القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال التجارية وتعزيزها.

الناتج3-7 تعزيز ودعم تنظيم المشاريع للمرأة والشباب والمعوقين

الناتج3-8 وضع سياسات الاستخدام المستدام للموارد المعدنية وغيرها وتعزيزها.

الناتج 3-1 صياغة أطر للسياسات المواتية للتنمية الشاملة وتعزيزها وتعزيز القدرات التنفيذية للدول الأعضاء

117- **أجندة التنمية لما بعد 2015:** اعتمدت قمة يناير 2014 الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015 وطلبت من اللجنة الرفيعة المستوى السلم والأمن كدعامة قائمة بذاتها ضمان إدماج أولويات أفريقيا في عمل مجموعة العمل المفتوحة للأمم المتحدة ومجموعة الخبراء المعنية بتمويل أهداف التنمية المستدامة. واستمرت المفوضية في تعميم الموقف الأفريقي الموحد على الدول الأعضاء ومواءمة مواقفها تحضيراً للمفاوضات التي ستجرى في عام 2015.

الناتج 3-2: تسهيل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا:

118- تم تحقيق إنجازات هامة في عام 2014 في بناء القدرات، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والنقل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

119- بخصوص تعزيز القدرات البشرية، اتخذت المفوضية خطوات لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تخطيط برامج ومشاريع البنية التحتية الإقليمية وتسهيلها وتنسيقها ولاسيما خطة الإجراءات ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، التي يدعمها برنامج بناء القدرات الذي يستغرق ثلاث سنوات بما قيمته 16 مليون دولار أمريكي من البنك الأفريقي للتنمية والحكومة الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد آلية لتوفير الخدمات لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بهدف سد فجوة القدرات في المراحل المبكرة من إعداد المشاريع.

120- شاركت المفوضية في حوار مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية إعادة هيكلة مشاريع خطة الإجراءات ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وتحديد الصكوك المؤسسية وتعزيز خطة الإجراءات ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد. خلال مؤتمر داكار للتمويل المنعقد في يونيو 2014، تم تقديم 16 مشروعا ذا أولوية قصوى لاعتمادها في أجندة الأعمال والتمويل. ويتم تنفيذ الهندسة المؤسسية لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. كما يتم اعتماد نظام الرصد والتقييم وتقديم التقارير لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا يشمل رسم وتحديد أدوار كافة أصحاب المصلحة.

تطوير النقل والسياحة

121- وضعت المفوضية مشروعا يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات حول تقوية إدارة قطاع النقل وتعزيزها في القارة. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات على نطاق أفريقيا لتنظيم وتعزيز

وتمويل تحسين البنية التحتية والخدمات الإقليمية المشتركة والقارية للنقل من خلال الترابط المشترك عبر الأقاليم وتعزيز ممرات النقل العابرة للحدود والآمنة ومواءمة سياسات النقل.

122- تجري مشاورات رفيعة المستوى مع حكومة جمهورية الصين حول التعاون في تطوير نظم الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا، والسكك الحديدية والطيران. ولا تزال المفوضية تمنح الأولوية القصوى لتطوير شبكات النقل في رؤيتها الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد.

النقل بالسكك الحديدية:

123- اعتمدت الدورة الثالثة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين للنقل المنعقدة في أبريل 2014 في ملابو، غينيا الاستوائية رؤية 2040 لتطوير النقل بالسكك الحديدية في أفريقيا. وتؤكد الرؤية على أهمية السكك الحديدية باعتبارها العمود الفقري لأية شبكة نقل موثوق بها وتفصّل استراتيجيات تنشيط النقل بالسكك الحديدية في أفريقيا.

124- علاوة على ذلك، أطلقت المفوضية مبادرة القطار الفائق السرعة بهدف تنفيذ خطوط قطارات السكك الحديدية الفائقة السرعة عبر أفريقيا. وفي هذا الصدد، بدأت المفوضية إجراء مشاوراتٍ حول جميع المسائل الرئيسية لاستدامة المبادرة، بما في ذلك الإطار القانوني والمؤسسي المناسب، وتعبئة الموارد المالية والاستثمارات، وتطوير التكنولوجيا وقدرات التصنيع، والبحث والتطوير وكذلك التدريب والتعليم.

النقل الجوي

125- منذ إجازة رؤساء الدول والحكومات مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا في يوليو 2000 في لومي، توجو، لم يتم تنفيذ المقرر، ولا تزال البلدان الأفريقية تمنح بعضها البعض حقوق العبور على أساس ثنائي. للتعجيل بتنفيذ المقرر والتحرك نحو إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي بحلول عام 2017، قامت المفوضية بإجراء

المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الخطوط الجوية الأفريقية، وسلطات الملاحة الجوية وغيرها بغية تأمين دعم كبير للمبادرة.

126- أشارت دراسة أجراها اتحاد النقل الجوي الدولي إلى فوائد اقتصادية كبيرة تُجنى من تحرير الخدمات الجوية في أفريقيا. وعليه، تقرر أن التحرير بين 12 بلدا فقط (الجزائر، مصر، تونس، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، أنجولا، ناميبيا، جنوب أفريقيا، غانا، نيجيريا والسنغال) يمكن أن يوفر 155100 فرصة عمل في مجال الطيران والسياحة والاقتصاد الأوسع ويساهم بـ 1,3 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي السنوي- أي حوالي 0,07% من الناتج المحلي الإجمالي لاثني عشر بلداً. ومن المصلحة البعيدة الأجل للبلدان الأفريقية تحرير وتوحيد أسواقها للنقل الجوي. وحالياً، لدى أربعة وعشرين بلدا أفريقيا اتفاقيات "السماء المفتوح" مع بلدان أجنبية، في حين لا توجد مثل تلك الاتفاقيات فيما بين البلدان الأفريقية. ويتمثل الاتجاه السلبي من عدم تحرير الأسواق الجوية في أفريقيا في استمرار تهميش الخطوط الجوية الأفريقية في كل من الأسواق العالمية والأفريقية.

127- للمضي قدماً، اعتمد وزراء القطاع في ديسمبر 2014 النصوص التالية: قواعد المنافسة، آلية تسوية الخلافات، لوائح حماية المستهلكين، والسلطات التنظيمية والتنفيذية للوكالة المنفذة، وسوف يتم تقديمها إلى قمة يناير 2015 لتسهيل تنفيذ مقرر ياموسوكرو.

النقل البحري

128- بدأت المفوضية مشروعاً لتعزيز قدرات الإدارات البحرية الوطنية والإقليمية والموانئ في مجالات الأمن البحري والسلامة والحماية للبيئة البحرية وتحسين كفاءة الموانئ بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المتخصصة والدول الأعضاء. وهذه هي المجالات ذات الأولوية للميثاق الأفريقي المنقح للنقل البحري. وقد بدأ المشروع الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي في إقليمي غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وسوف يتم توسيعه فيما بعد ليشمل بقية القارة.

السياحة:

129- وضعت المفوضية استراتيجية لتنمية قطاع السياحة في أفريقيا في إطار أجندة 2063. وعقب اجتماع مجموعة العمل المكونة من الوزراء المسؤولين عن السياحة المنعقد في سيشل في مارس 2014، أجاز المجلس التنفيذي في يونيو 2014 توصيات مفادها أن الهدف الرئيسي للسياحة في إطار أجندة 2063 يتمثل في: **أن تصبح أفريقيا المحطة المفضلة للسياحة على الصعيد العالمي**. لتحقيق هذا الهدف، تم تحديد بعض الإجراءات الاستراتيجية المحددة التي تشمل: (1) مواءمة السياسات والأنظمة السياحية؛ (2) بناء القدرات المؤسسية؛ (3) تعزيز تسويق السياحة بما في ذلك الترويج لبرامج السياحة العابرة للحدود؛ (4) البحث والتطوير؛ (5) والاستثمار في البنية التحتية والمنتجات السياحية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

130- بناء على تنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية 2014-2017 ومقررات أجهزة صنع السياسة، حققت المفوضية ما يلي: 1) وضع خطة عمل لاستدامة الشبكة الإلكترونية الأفريقية الخاصة بالتطبيب عن بُعد والتعليم عن بُعد كما طلبت قمة يناير 2014؛ 2) التوقيع على اتفاقية مع شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة من أجل اعتماد دوت-أفريكا، وإطلاق المشروع في إطار اليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. 3) التنسيق الناجح لاعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي للأمن السيبراني من قبل قمة الاتحاد الأفريقي في يونيو 2014. 4) إحراز التقدم في إنشاء نقاط وطنية وإقليمية للتبادل على الإنترنت في إطار النظام الأفريقي لنقاط التبادل على الإنترنت؛ 5) اعتماد على التقرير المكمل للخطوط التوجيهية الخاصة بالعناوين والرموز البريدية.

الناتج 3.3: تعزيز وصول أغلبية سكان أفريقيا إلى خدمات الطاقة الحديثة:

131- واصلت المفوضية تنفيذ عدد من الاستراتيجيات والإجراءات، بما في ذلك: تسريع تطوير الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة الأخرى؛ تسهيل المشاريع الإقليمية والقارية لتوليد ونقل

الطاقة النظيفة؛ وضع الخطوط التوجيهية للطاقة المتجددة (الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة المائية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحيوية، وطاقة الرياح) للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

132- **برنامج الطاقة الحرارية الأرضية الإقليمية لشرق أفريقيا:** يتمثل الهدف العام لمرفق تخفيف مخاطر الطاقة الحرارية الأرضية في تشجيع أصحاب المشاريع من القطاعين العام والخاص من خلال تقديم منح جزئية للدراسات السطحية (80٪ من التكلفة الإجمالية) مما يؤدى إلى إنجاز الحفر والحفر للتأكد من المخزون (40٪ من تكلفة الحفر)، وبالتالي الحد من المخاطر المرتبطة باستكشاف موارد الطاقة الحرارية الأرضية ومن مخاطر وتكاليف مرحلة التطوير المبكر للطاقة الحرارية الأرضية. في هذا الصدد، تقوم المفوضية بتنسيق وإدارة برنامج مرفق تخفيف مخاطر الطاقة الحرارية الأرضية لدول شرق أفريقيا الذي أنشئ عام 2012، بدعم مالي من الشركاء.

133- نتيجة لذلك، قدمت منح لخمسة مشاريع للطاقة الحرارية الأرضية في 2014 بمبلغ إجمالي قدره 22 مليون دولار أمريكي. وحالما يتم تنفيذ هذه المشاريع ستنتج طاقة إضافية تصل إلى 640 ميغاواط بحلول 2020. وسيتم تقديم منح لأربعة مشاريع جديدة في فبراير 2015 بمبلغ قدره 10 ملايين دولار أمريكي. وقد تم إطلاق جولة ثالثة من الطلبات في 30 أكتوبر 2014 في أروشا، تنزانيا، كما أن المزيد من الطلبات التي قدمها أصحاب المشاريع من القطاعين العام والخاص هي قيد التقييم حاليا.

134- تشمل الإنجازات الأخرى في قطاع الطاقة ما يلي: 1) تدريب 25 خبيرا أفريقيا في محطات صغيرة للطاقة الكهرومائية؛ 2) تطوير نموذج أجندة العمل للطاقة المستدامة للجميع وتحديد 14 دولة أفريقية ذات أولوية للتنفيذ؛ 3) اعتماد التقرير عن دراسة حول إدماج مسائل الجنسين في سياسة الطاقة الحيوية. 4) إطلاق ونشر تقرير إحصائيات الطاقة الأفريقية لسنة 2014 على الإنترنت؛ و5) اعتماد الخطوط التوجيهية الفنية لتصميم

وتشغيل محطات الطاقة الكهربائية الضوئية القائمة بذاتها وشبكة متصلة من محطات توليد طاقة الرياح الصغيرة لتوليد الكهرباء في أفريقيا.

الناتج 4.3: تسهيل سياسات ومعايير تعزيز التكامل القاري:

135- **المعهد الأفريقي للتحويلات المالية:** تقوم المفوضية بتسهيل تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي رقم (EX.CL/DEC.808(XXIV) الصادر في شهر يناير 2014، وتتفاوض مع جمهورية كينيا حول طرق استضافة هذا المعهد. وقد تم الاتفاق على "هيكلة انتقالية" تتراوح بين 12 و18 شهرا من أجل ضمان الانطلاق العاجل للمعهد في نيروبي، كينيا.

المؤسسات المالية الأفريقية:

بنك الاستثمار الأفريقي:

136- فيما يتعلق **ببنك الاستثمار الأفريقي**، اعتمد البروتوكول المؤسس له مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2009. وحتى نهاية ديسمبر 2014، وقعت عشرون دولة على البروتوكول، وهي: أنغولا، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيا، النيجر، مدغشقر، السنغال، سيراليون، ساو تومي وبرينسيب، توجو، زامبيا. يتمثل التحدي الرئيسي في إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي في بطيء التقدم في التصديق على البروتوكول المؤسس له حيث صدقت عليه دولتان فقط، هما ليبيا والكونغو، في حين يتطلب دخوله حيز التنفيذ خمسة عشرة تصديقا.

137- وعليه، تُحث الدول الأعضاء التي وقعت على البروتوكول حتى الآن على التصديق عليه. كما تُحث الدول التي لم تقم بذلك بعد على التوقيع والتصديق عليه من أجل الإسراع بإنشاء هذه المؤسسة المالية.

صندوق النقد الأفريقي

138- فيما يتعلق **بصندوق النقد الأفريقي**، تم استعراض بروتوكوله ونظامه الأساسي من قبل وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ثم وزراء العدل واعتمدتهما قمة الاتحاد خلال دورتها التي عقدت في يونيو 2014 في ملابو، غينيا الاستوائية. تدعو المفوضية الدول الأعضاء إلي التعجيل بالتوقيع والتصديق على بروتوكول **صندوق النقد الأفريقي** ونظامه الأساسي.

البنك المركزي الأفريقي

139- تم أُحراز بعض التقدم في الجهود الرامية إلى إنشاء **البنك المركزي الأفريقي**. وقد عملت المفوضية عن كثب مع اتحاد البنوك المركزية الأفريقية لصياغة استراتيجية مشتركة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي. ويتعين على مؤتمر المحافظين اعتماد هذه الاستراتيجية قبل تقديمها إلى وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لبحثها.

الناتج 3-5: إعداد وتعزيز السياسات التجارية والجمركية التيسيرية وتسهيل مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية:

140- خلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت المفوضية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا اجتماعات تشاورية في خمس مجموعات اقتصادية إقليمية (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، اتحاد المغرب العربي، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء) بشأن تنفيذ تعزيز التجارة الأفريقية البينية، وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، على النحو الذي اتفقت عليه قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2012. وشهدت اجتماعات مبادرة تعزيز التجارة الأفريقية البينية/وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في التجارة، خاصة القطاع الخاص.

141- تنص خارطة الطريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على بدء المفاوضات في 2015. وقد أنجز فريق العمل المعني بمنطقة التجارة الحرة القارية -وهو جهاز من أجهزة منظومة منطقة التجارة الحرة القارية يتألف من ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية- قدرا كبيرا من العمل في عام 2014 في إطار التحضير للمفاوضات. ونظمت المفوضية خلال السنة دورتين لفريق العمل في أبريل وأكتوبر قدمتا توصيات بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، من قبيل الأهداف والخطوط التوجيهية، والترتيبات المؤسسية، ومشروع اختصاصات منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية، وتعبئة الموارد، على سبيل المثال لا الحصر.

142- من المتوقع أن تؤسس المفاوضات وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على المكاسب التي تحققت من اتفاقيات التجارة الحرة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأفضل الممارسات مثل الهيئة الثلاثية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. في هذا الصدد، واصلت المفوضية في عام 2014 مراقبة تطورات المفاوضات الثلاثية لاتفاقيات التجارة الحرة وعمليات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى المتعلقة بهذه الاتفاقيات، بغية استخلاص الدروس المناسبة لصالح منطقة التجارة الحرة القارية.

143- فيما يتعلق بخطة عمل تعزيز التجارة الأفريقية البينية، وبعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تم تقديم النسخة المنقحة من استراتيجية تنفيذ تعزيز التجارة الأفريقية البينية إلى الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المنعقد في أديس أبابا في أبريل 2014. وكّلف الوزراء الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتعيين جهات تنسيق ومجموعات عمل فنية لوضع خطط عمل وطنية وإقليمية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية. وقد شرعت بعض الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في عملية إعداد خطط عمل ملموسة وقابلة

للتنفيذ لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، بدعم فني ومالي من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التعاون الجمركي وتسهيل التجارة

144- تدل الدراسات على أنه في حالة دعم جهود تعزيز التجارة الأفريقية البينية بتدابير تسهيل التجارة، تكون بالإمكان مضاعفة المستوى الحالي من التجارة الأفريقية البينية الذي يتراوح بين 10 و12% في غضون عشر سنوات. كما أن تسهيل التجارة أمر حاسم لتحسين أداء البلدان الأفريقية في التجارة العالمية وللاستفادة الكاملة من الأفضلية التجارية الممنوحة لبعض الدول. وقد قامت المفوضية بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين كفاءة الإدارات الجمركية في أفريقيا، وتعزيز تسهيل التجارة وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية.

145- **التجارة في** الخدمات: أُجريت أربع دراسات في 2014 تحت إشراف المفوضية في مجالات النقل الجوي، والتعليم، ومعالجة الأعمال التجارية، والخدمات البنكية، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تطوير تجارتها في قطاع الخدمات والمشاركة الكاملة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في قطاع الخدمات. وعقدت المفوضية أيضا خلال هذه السنة ورش عمل تصديق بشأن الصناعات الثقافية والخدمات التعليمية في بوركينا فاسو وأوغندا على التوالي، وستكون نتائجها بمثابة مدخلات في إعداد ورقات مطلعة لتقديم المشورة إلي الدول الأعضاء بشأن قطاع الخدمات.

146- **المفاوضات** التجارية **المتعددة الأطراف والتجارة الأفريقية مع بقية العالم:** لا تتماشى حصة أفريقيا الحالية من التجارة العالمية، التي تبلغ نسبتها حوالي 3%، مع رؤية أخذ القارة مكانها الصحيح في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف. مع مواصلتها منح الأولوية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، تركز المفوضية أيضا على تنفيذ

الأنشطة الرامية إلى تحسين أداء البلدان الأفريقية في التجارة العالمية من خلال الشراكات والاتفاقيات التجارية المختلفة.

147- **اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:** ظل موقف المفوضية، منذ بداية عملية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ثابتا في أنه يجب ألاّ تقوض المفاوضات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تكامل أفريقيا. وتعزز هذا الموقف في الفقرة 42 من إعلان القمة الرابعة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي ينص على إمكانية مراجعة أي اتفاقية للتجارة الاقتصادية تهّدد التكامل الأفريقي. وعلى الرغم من استمرار وجود بعض الاختلافات بين مواقف الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بنصوص معينة في اتجاه حل بعض القضايا الخلافية مثل بند عدم التنفيذ، وبند الدول الأولى بالرعاية، ودعم بناء القدرات، وفرض الضرائب على الصادرات. وحتى الآن، وقعت جميع المناطق المتفاوضة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أو صدقت عليه أو شرعت في تطبيقها، وبالتالي فهي معفاة من الموعد النهائي وهو أول أكتوبر 2014 الذي يهّدد باحتمال الحرمان من الوصول المعفى من الضرائب والرسوم إلى الأسواق الحرة في الاتحاد الأوروبي.

148- **المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية:** خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية الدعم الإداري والفني للمفاوضين الأفريقيين في منظمة التجارة العالمية. وقد سهّل هذا الدعم تحديد وضع استجابة أفريقيا لنتائج مؤتمر بالي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ومقررات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي (بما في ذلك اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة والقمة) بشأن هذه الاستجابة. وفقا لمقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن نتائج بالي، اتصلت المفوضية بأمانة منظمة التجارة العالمية وبعض الشركاء الإنمائيين حول حاجة أفريقيا إلى مساعدة ودعم هام يمكن التنبؤ به لبناء القدرات اللازمة على التنفيذ الفعال لاتفاقية منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة.

149- **قانون النمو والفرص لأفريقيا وقمة الولايات المتحدة الأمريكية – أفريقيا:** من المقرر أن ينتهي سريان مفعول قانون النمو والفرص لأفريقيا في 2015. وقد كانت العديد من أنشطة المفوضية في 2014 موجهة نحو ضمان إعادة تفويض هذا القانون لما بعد 2015، وجعل علاقات التجارة والاستثمار المستقبلية بين الولايات المتحدة وأفريقيا أداة أكثر فعالية وشمولية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. من جهة أخرى، شرعت بعض البلدان المستفيدة، خلال السنة قيد الاستعراض، وبدعم فني من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في عملية إعداد استراتيجيات للاستجابة الوطنية لقانون النمو والفرص، وفقا للتشجيع الوارد في مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.830 (XXV). الصادر عن قمة ملابو 2014.

150- تم تفويض فريق من وزراء التجارة بقيادة ليسوتو بإجراء لقاء مع الكونغرس والإدارة الأمريكيين للدعوة إلي إعادة إقرار سلس لقانون النمو والفرص لأفريقيا لفترة خمس عشرة سنة على الأقل بحيث يتزامن مع الأحكام المتعلقة بمنسوجات الدول الثالثة، من أجل قواعد منشأ أكثر مرونة ومعايير أهلية أقل إرهاقا حتى يتسنى تسهيل مشاركة كل البلدان الأفريقية في قانون النمو والفرص لأفريقيا. سيدعو الفريق أيضا الولايات المتحدة إلى النظر بعناية في التأثير المحتمل لانحسار المعاملة التفضيلية الناتج عن مفاوضاتها الجارية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول اتفاقية التجارة الحرة، والتي يمكن أن تبطل أهداف قانون النمو والفرص لأفريقيا، والدعوة إلى عدم إدراج القضايا غير التجارية في القانون المعاد إقراره.

الناتج 3-6:إعداد وتعزيز السياسات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال التجارية في أفريقيا

تعزيز تنمية القطاع الخاص

151- لا تزال القارة الأفريقية تشعر بالقلق من انخفاض مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمقارنة مع أقاليم أخرى في العالم، فضلا عن الاستثمارات العابرة للحدود فيما بين

البلدان الأفريقية. ويستمر هذا الوضع على الرغم من التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتحسين بيئة الاستثمار، بما في ذلك ضمانات الاستثمار. واستجابة لذلك، وضعت المفوضية مشروع قانون أفريقي للاستثمار مبني على أفضل الممارسات، يمكن اعتماده من قبل مختلف الدول الأعضاء ليتناسب مع الأوضاع المحلية الخاصة بكل بلد. وسيتم تقديم مشروع القانون إلى اللجنة الوزارية الفنية المتخصصة للاقتصاد والمالية ومسائل التكامل وكذلك اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية من أجل بحثه واعتماده قبل تقديمه إلى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي للاعتماد النهائي.

رصد وتقييم التقدم الاجتماعي والاقتصادي:

برنامج تنمية الإحصاء:

152- تقوم المفوضية بإنشاء مشروعين رئيسيين هما المعهد الأفريقي للإحصاء والمركز الأفريقي للتدريب الإحصائي وفقا لمقرري القمة ((ASSEMBLY/AU/DEC.462(XX)) و ((ASSEMBLY/AU/DEC.424(XIX)) **الصادرين في** تونس وكوت ديفوار على التوالي. كجزء من تنفيذ هذه المقررات، أعدت المفوضية مشروع خطة استراتيجية للفترة 2014-2018 لمعهد الإحصاء للاتحاد الأفريقي. وتقوم المفوضية حاليا بالترتيبات المؤسسية والتنظيم الهيكلي للمعهد والمركز. كما تُعد المفوضية خارطة طريق لإقامة المعهد والمركز تتضمن الأنشطة الرئيسية ذات الأولوية، واستراتيجية الدعوة والترويج على المستوى السياسي لدعم التعجيل بإنشاء المعهد والمركز.

الناتج 3-7: تعزيز ودعم المشاريع التجارية للنساء والشباب والمعوقين

153- شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ مشاريع محددة لتحقيق وتهيئة بيئة مواتية للتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في أفريقيا. وقد نظم المؤتمر التاسع لسيدات الأعمال

في أفريقيا تدريبا على دعم المرأة لتحسين مهاراتها في القيام بالأعمال التجارية وأطلق الدليل الأفريقي المالي الرقمي للمرأة والشباب.

154- **توفير فرص العمل للشباب:** تبعا لالتزام رؤساء الدول والحكومات بالحد من بطالة الشباب والنساء (ملابو في يوليو 2011)، أطلقت المفوضية والبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية مبادرة مشتركة بشأن توفير فرص العمل للشباب، ووقعته في وقت لاحق على إعلان النوايا. وقد بدأ تنفيذ المبادرة المشتركة، بمشاريع ريادية في بوركينا فاسو والسنغال.

الناتج 3-8: إعداد وتعزيز سياسات الاستغلال المستدام للمعادن والموارد الأخرى

155- يعتبر التحول الاقتصادي من خلال التصنيع المبني على الموارد والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية الأفريقية أمرا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة 2063. نفذت المفوضية عددا من البرامج في 2014 للتعجيل بالتصنيع في أفريقيا وضمان لعب الموارد المعدنية والسلع دورها كأدوات رئيسية للتنمية المستدامة.

156- **تنمية** الموارد **المعدنية:** تعزيزا لأجندة الاتحاد الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، اجتمع الوزراء المسؤولون عن تنمية الموارد المعدنية في دورة استثنائية عقدت في زامبيا/ زيمبابوي في نوفمبر 2014 للتباحث حول إضفاء الطابع المؤسسي على المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية وتحقيق استدامته. يتمثل الدور الرئيسي للمركز في مساعدة الدول الأعضاء على تفعيل رؤية التعدين الأفريقية والتأكد من حصول الدول الأعضاء عائدات أفضل من الموارد المعدنية مع تحقيق شفافية ومساءلة متبادلتين من قبل كل من شركات التعدين والحكومات. وأوصى الوزراء بإقامة المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية كوكالة متخصصة للاتحاد الافريقي مع احتفاظه بدرجة من المرونة والاستقلالية دون أن تفقد

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ملكيته، كما اعتمدوا نظامه الأساسي. وأوصى الوزراء كذلك بإجراء دراسة حول تحليل أنماط مختلفة من تمويل المركز، من بين أمور أخرى.

157- **خطة** العمل **للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا:** تواصل المفوضية تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد بشأن التنمية الصناعية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نظمت اجتماعا لهيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة في سبتمبر 2014 في نيروبي، كينيا، تداول حول عدد من القضايا المتعلقة بالتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا واتخذ مقررات بشأنها. وبحث اجتماع هيئة المكتب تقرير الخلوة المنعقدة في فبراير 2014 بشأن استراتيجية أصحاب المصلحة حول خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، وأوصى أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الخلوة، وأن تجتمع مرتين في السنة وتستخدم كآلية للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة المتفق عليها مع الشركاء.

158- فيما يتعلق بتعبئة الموارد لخطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، أوصت هيئة المكتب بتحديد الرواد الإقليميين على مستوى رؤساء الدول والحكومات لتعبئة الموارد من مختلف المصادر، وإنشاء أو تعزيز مؤسسات مالية متخصصة للصناعة، وإجراء المفوضية تقييما حول كافة مبادرات تعبئة الموارد الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية. وأوصت هيئة المكتب أيضا بأن تأخذ المفوضية زمام المبادرة للتنسيق بين الشركاء فيما يخص تنفيذ مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية، وتعيين جهات التنسيق الوطنية لتعزيز عملية تنفيذ خطة الصناعة الصيدلانية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومواءمة جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية مع أجندة 2063، من بين جملة أمور أخرى.

159- **استراتيجية السلع الأفريقية:** أنشأت المفوضية لجنة فنية مشتركة بين الإدارات لوضع استراتيجية للسلع. ونظمت المفوضية اجتماعا تشاوريا في نيروبي، كينيا في 26 سبتمبر 2014 حضرته المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيون بما في ذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المائدة

المستديرة الأفريقية للأعمال التجارية، المنظمة الأفريقية لتوحيد المقاييس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمم المتحدة للمرأة. ومن المتوقع أن تضع المفوضية استراتيجية شاملة وعامة للسلع، تكون من شأنها تناول وتقديم مقترحات بشأن المسائل الاستراتيجية مثل التسعير والتسويق والاستفادة من السلع الأفريقية، وإضافة القيمة، والتكامل الرأسي والأفقي، وتطوير المحتوى المحلي، والآليات المؤسسية لتنمية السلع بما في ذلك الرصد والتقييم، والسياسات الوطنية والإقليمية والقارية بشأن السلع. وستقدم المفوضية تقريرا مرحليا عن مشروع استراتيجية السلع للبحث واتخاذ القرار بشأنها من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الافريقي في 2015.

الناتج 4: تعزيز الصحة، والتعليم، والعمل بالارتكاز على البحوث العلمية والتكنولوجية
الناتج 1.4 تعزيز تنفيذ السياسة الأفريقية للصحة
الناتج 4-2: وضع وتعزيز جودة التعليم وتنمية المهارات وتوفير الخدمات خاصة للنساء والشباب.
الناتج 4-3: وضع وتعزيز السياسات والبرامج الاستراتيجية للاستثمار في العلوم والبحوث والابتكار بغية تحسين القدرة التنافسية الأفريقية
الناتج 4.4: تعزيز أطر الأمن الاجتماعي وحماية المجموعات المستضعفة

الناتج 1.4 تعزيز تنفيذ السياسة الأفريقية للصحة:

160- **السكان:** ركزت المفوضية، خلال الفترة قيد البحث، على كيفية تنفيذ توصيات الاجتماع الإقليمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لسنة 2013. وأعدت موقفا أفريقيا موحدا تم تقديمه إلي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2014 في نيويورك. وتقوم المفوضية باستكمال صياغة التقرير عن وضع سكان أفريقيا.

161- **التغذية:** في عام 2014، رفعت المفوضية من أهمية التغذية عن طريق تسهيل عملية تعيين رائد التغذية للاتحاد الافريقي للقيام بدور الدعوة على مستوى عال في مجال التغذية.

وتم ترشيح جلالة الملك ليتسني الثالث لمملكة ليسوتو في وقت لاحق كرائد للتغذية للاتحاد الافريقي من قبل فريق العمل الأفريقي لتنمية الغذاء والتغذية وفقا لمقرر المجلس التنفيذي *[(EX.CL/Dec.795 (XXIV)]* الصادر أيضا عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي. وأقام رائد التغذية للاتحاد الافريقي أول حدث للدعوة خلال قمة الاتحاد الافريقي المنعقدة في يونيو 2014 في ملابو حيث نظم اجتماعا لأصحاب المصلحة، ودعا إلى مزيد من الاستثمارات في التغذية. واضطلع رائد التغذية أيضا بدور رئيسي في اعتماد إعلان ملابو حول التغذية.

162- هناك حملة للتعجيل بالحد من وفيات الأمهات والأطفال والرضع في أفريقيا كاستجابة قارية للاتحاد الأفريقي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 4 و5 و6، التي لا تزال تتطلب زيادة البلدان التزامها بضمان الحد من وفيات الأمهات والرضع والأطفال. وفي عام 2014، قاما بلدان آخران (الصومال ومدغشقر) بإطلاق حملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات والأطفال والرضع في أفريقيا، ليصل بذلك إجمالي عدد البلدان التي قامت بإطلاق الحملة إلى44 بلدا. وسوف تشمل المرحلة التالية من الحملة إنشاء آلية مراقبة ومراجعة لوفيات الأمهات في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والتركيز على الحد من وفيات الأمهات والرضع والأطفال التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2030 وإنهاء زواج الأطفال والممارسات التقليدية الضارة الأخرى التي تستهدف الفتيات.

استجابة الاتحاد الافريقي لانتشار مرض الإيبولا

163- انتشر مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا بشكل غير مسبوق، حيث تدهور الوضع من سيء إلى أسوأ. وبدأ المرض في غينيا في ديسمبر عام 2013 وامتد إلى سيراليون وليبيريا. وظل الوضع العام لمرض فيروس الإيبولا في البلدان الثلاثة أحد شواغل الصحة العامة وخاصة في المناطق الريفية حيث يكون وصول عمال الصحة العامة أمرا صعبا، وعلى طول حدود البلد المؤدية إلى البلدان المجاورة. وانتشر المرض في الآونة الأخيرة في مالي من غينيا المجاورة. وقد تم الانتهاء من رسم خرائط النقاط الساخنة لانتشار فيروس

الإيبولا في البلدان الثلاثة. ومع ذلك، هناك حالات جديدة لا تزال تظهر على السطح في أجزاء جديدة من هذه البلدان.

164-إدراكا منه لحالة الطوارئ المتعلقة بانتشار فيروس مرض الإيبولا، اجتمع مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في أغسطس 2014 استنادا إلى المادة 6 (و) المتعلقة بصلاحياته في مجال العمل الإنساني وإدارة الكوارث. وفي وقت لاحق، أنشأت المفوضية بعثة طبية: لدعم الاتحاد الافريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. وقد ساهمت الدول الأعضاء التالية و/أو تعهدت بتوفير عمال الطب في بعثة دعم الاتحاد الافريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا: نيجيريا، وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا وتنزانيا وبوروندي، ورواندا، وناميبيا، والجمهورية العربية الصحراوية. وحتى 31 ديسمبر عام 2014، ثم نشر عمال الصحة لبعثة دعم الاتحاد الافريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون وغينيا بما مجموعها 666 متطوعا بما في ذلك 115 متطوعا من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحت مظلة بعثة دعم الاتحاد الافريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا.

165-اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا عددا من التدابير الأخرى للحد من هذا الوضع. وشملت هذه التدابير، من بين أمور أخرى، ما يلي:

166-**حث الدول الأعضاء على رفع حظر السفر والقيود الأخرى:** تماشيا مع مقرر اجتماع المجلس التنفيذي الاستثنائي في سبتمبر عام 2014، قامت المفوضية بإشراك الدول الأعضاء في رفع كافة أشكال حظر السفر والقيود المفروضة على جناح السرعة. وأشركت المفوضية أيضا المديرين التنفيذيين لشركات الطيران الأفريقية الرئيسية وأصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين لاستئناف الرحلات الجوية إلى البلدان المتضررة من مرض الإيبولا. ورفعت بعض البلدان القيود على السفر واستأنفت الرحلات الجوية.

167- **اختصاصات صندوق الاتحاد الأفريقي الخاص للمساعدات الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا:** نتيجة لانتشار مرض الإيبولا، وضعت المفوضية استراتيجية لتجديد الموارد المستنفدة لصندوق الاتحاد الأفريقي الخاص للمساعدات الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا، وبدأت مراجعة الاختصاصات الحالية للصندوق لتوفير نهج شمولي للحالات الطارئة في أفريقيا. وسوف يتم تقديم استراتيجية الصندوق واختصاصه إلى اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين في الوقت المناسب.

168- **زيارة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى البلدان المتضررة بالإيبولا:** زارت رئيسة المفوضية أكرا، وأبيدجان، ومنروفيا وفريتاون وكوناكري مع الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس البنك الإفريقي للتنمية للتعبير عن التضامن وتقييم أثر انتشار المرض على أرض الواقع.

169- **تعبئة الموارد:** تقوم المفوضية بتعبئة الموارد المالية لتوفير الحياة اليومية والتأمين الطبي. وقد تمت تعبئة الموارد من مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، واتحاد عاملي الاتحاد الافريقي والقطاع الخاص الأفريقي والشركاء الإنمائيين. ونظمت المفوضية مائدة مستديرة في نوفمبر 2014 في أديس أبابا، جمعت بين رؤساء الصناعات من القطاع الخاص في أفريقيا لجمع الأموال لمكافحة انتشار مرض الإيبولا. بالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضية أيضا بتعبئة مشغلي الاتصالات لإطلاق حملة رموز نصية قصيرة لجمع الأموال من المواطنين لدعم جهود الاتحاد الأفريقي.

170- تضع المفوضية برنامجاً متوسطاً وطويلا يشمل إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في عام 2015 وبناء القدرات على التعامل مع الطوارئ والتهديدات التي تواجه الصحة العامة في المستقبل. وتدرس المفوضية أيضا تحّول بعثة دعم الاتحاد الافريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا إلى أساس فرق المتطوعين الأفريقيين في مجال الصحة التي يمكن تعبئتها بسرعة في المستقبل استجابة للحالات الصحية الطارئة في القارة.

السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى:

171-أكد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في ملابو، غينيا الاستوائية في يونيو 2014 على التزاماته السابقة باقضاء الإيدز والسل والملاريا، وأحاط علما بالتوصيات الرئيسية لخبراء الدول الأعضاء الذين اجتمعوا في نواكشوط، موريتانيا. يواصل برنامج إيدز ووتش أفريكا أخذ زمام المبادرة في الدعوة السياسية من أجل التنفيذ الكامل لخارطة الطريق للاتحاد الافريقي بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا مع دفع نوعي للتمويل المحلي للصحة. عقدت اللجنة اجتماعات دعوة مختلفة حول التمويل المحلي للصحة بما في ذلك مع رؤساء الدول والحكومات ووزراء الصحة والمالية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والبرلمانيين.

الناتج 2.4 تصميم وتعزيز استراتيجيات التعليم الجيد وتطوير المهارات والخدمات، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب:

172-لا تزال خطة عمل عقد التعليم الثاني في أفريقيا (2006-2015) تستند إلي برنامج التعليم. إثر صدور توصية مؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء التربية والتعليم المنعقد في ياوندي في أبريل عام 2014، يدعو مقرر قمة ملابو الدول الأعضاء إلى المشاركة في الاستعراض نصف المرحلي لعقد التعليم الثاني لأفريقيا، ووضع استراتيجية للتعليم لمدة السنوات العشر القادمة، تستفيد إلي التقييم، وتسترشد بأجندة 2063 لأفريقيا.

الجامعة الأفريقية:

173-تجدر الإشارة إلى أن هناك خمسة معاهد تشكل هيكل الجامعة الأفريقية. منذ إنشائها في عام 2011، قامت الجامعة بتخريج الطلبة الأوائل الحائزين على درجة الماجستير في

معهد الجامعة الأفريقية للعلوم الطبية الأساسية والتكنولوجيا والابتكار، في كينيا في عام 2014. وقامت المفوضية أيضا هذا العام بإطلاق المعهد الرابع (4) للجامعة المتخصص في المياه وعلوم الطاقة بما في ذلك تغير المناخ في الجزائر؛ واتخاذ قرار بأن تستضيف جمهورية جنوب أفريقيا معهد الجامعة الأفريقية لعلوم الفضاء. وقبلت ثلاثة من المعاهد الخمسة دفعتها الثانية من طلاب الماجستير، في حين قبل معهد الجامعة الأفريقية المتخصص في المياه وعلوم الطاقة طلاب الفصل الأول. وقد بدأت برامج الدكتوراة في جميع المعاهد الأربعة.

174- تم تأسيس إدارة مؤقتة للجامعة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وتزويدها بموظفين للإشراف على حسن سير عمل الجامعة الأفريقية، ريثما يتم إنشاء إدارة دائمة لها. وقد تم القيام ببعثات تقييم إلى الدول الأعضاء التي قدمت الطلبات لاستضافة إدارة الجامعة. وسيتم الانتهاء من عملية الاختيار في الربع الأول من عام 2015. و تعيين الموظفين الدائمين للإدارة حيث تسعى المفوضية إلى جذب الأكاديميين ذوي الكفاءات العالية والسجل الحافل بالإنجازات. وفقا لمقرر قمة ملابو، اقترح الاجتماع الاستثنائي لهيئة مكتب مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتعليم أسماء خمسة شخصيات بارزة من أقاليم أفريقيا الخمسة للنظر فيها وذلك لانتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الجامعة. وستقوم لجنة توجيه الجامعة التي ظلت تعمل تحت مسمى الهيئة الإدارية للجامعة، بتسليم المهام إلى المجلس في الربع الأول من عام 2015.

175- لا يزال برنامج نيريري الذي تديره المفوضية، يسهم في تأهيل الخريجين الأفريقيين الرفيعي المستوى والاحتفاظ بهم. وقد تخرج سلفا وبنجاح، واحد وأربعون (41) طالبا وطالبة في برنامج المنح الدراسية للاتحاد الافريقي للموواليمو نيريري. ولضمان الشمولية، لم يتم تقديم الدعوة للنساء إلا في عامي 2013 و2014. ستكون هناك دعوة خاصة في عام 2015 للطلبة المعوقين جسديا. وبموجب برنامج نيريري الموسع الذي تتم رعايته وإدارته بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، تلقت خمسة عشر (15) شبكة جامعية تشمل 72 جامعة، منحا

بلغ مجموعها حوالي 35 مليون يورو، وبصدد تنفيذ التنقل الأكاديمي داخل أفريقيا. ويتولى البرنامج تقديم الدعم إلى 272 طالب ماجستير ودكتوراه وأعضاء هيئة التدريس القادمين من 28 دولة عضوا.

176- في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمواءمة التعليم العالي، سيتم توسيع المشروع الرائد لتنسيق تطوير المناهج الدراسية من 60 إلى 120 جامعة. ومن المتوقع أن تشارك في ذلك الجامعة الأفريقية على مستوى الماجستير. في الوقت نفسه، تحرز تجربة الآلية الأفريقية لتقييم الجودة تقدما مع الخبراء الدوليين المكلفين بالتحقق من صحة هذه التمارين على التقييم الذاتي في الجامعات الأفريقية المختارة من خلال الزيارات الميدانية للجامعات المعنية. وقد تم الانتهاء من إعداد تقرير دراسة الخبراء عن وضع ضمان الجودة الأفريقية وإطار الاعتماد. وسيتم التصديق على ذلك خلال ورشة عمل تضم وكالات الاعتماد الوطنية والإقليمية وكذلك وزارات التربية والتعليم العالي، وذلك بهدف إنشاء وكالة الاعتماد القاري للتعليم العالي في أفريقيا على نحو ما دعا إليه مؤتمر القمة.

177- **النهوض بالمدرسين:** عقد اجتماع لجنة توجيه المؤتمر الأفريقي الثالث للنهوض بالمدرسين خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي السادس لوزراء التعليم. وأكد الوزراء على ضرورة تحسين وضع وظروف عمل المدرسين كشرط أساسي لجودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015، وأجندة 2063 لأفريقيا. وأوصى الوزراء أيضا بإنشاء مراكز إقليمية للنهوض بمدرسي العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، استنادا إلى نموذج مركز الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا.

178- يعد مرصد التعليم مؤسسة حيوية، مسؤولة عن إدارة إحصاءات التعليم القارية وأنظمة معلومات إدارة التعليم. غير أنه لا يزال يواجه صعوبات مالية كبيرة مما يعيق قيامه بمهامه. وقد نجحت المفوضية في تعيين منسقين لمرصد التعليم في كنشاسا والمركز الدولي للبنات وتعليم المرأة في أفريقيا في واجادوجو. وتبذل الجهود للحصول على موافقة 11 دولة عضوا هي أنجولا، وبنين، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو،

والجابون، وجامبيا، وغينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال والسودان من اللجنة التنفيذية الأصلية للمعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية لتسهيل تصفية الديون المستحقة بما يقارب 2.7 مليون دولار أمريكي. وتعد تصفية هذه الديون المستحق آمرا ضروريا بالنسبة للمعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية في تنفيذ عمله الكبير الخاص بالمرصد الأفريقي للتعليم كمساهمة منه في هذا الصدد.

أطر سياسة الشباب:

179- **ميثاق الشباب الأفريقي:** حتى الآن، صدقت 34 دولة عضوا على ميثاق الشباب الأفريقي وقامت بإيداع وثائق التصديق ذات الصلة لدى المفوضية. وقد قامت المفوضية بتحديد مؤشرات لميثاق الشباب، تم وضعها وإقرارها من قبل الاحصائيات الإدارية العامة. وهذه المؤشرات مفيدة في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ ميثاق الشباب.

180- **خطة عمل عقد الشباب:** تسعى خطة عمل العقد إلى توضيح وتوحيد عملية تمكين الشباب والتنمية في القارة وذلك لتكون قادرة على تتبع التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ الميثاق. وبعد الوصول إلى منتصف العقد، شرعت المفوضية في الاستعراض نصف المرحلي لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل العقد والتوصية بمجموعة من الأولويات لمدة الخمس (5) سنوات المتبقية من خطة عمل العقد بما يتماشى مع برنامج التنمية لما بعد 2015 وأجندة 2063. وتم التحقق من صحة الوثيقة المنقحة من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للشباب والرياضة والثقافة في أكتوبر 2014.

181- **الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي 2014-2017** - تم وضع "مشروع الخطوط التوجيهية لإدماج الشباب في الاتحاد الأفريقي والأنشطة القارية".

182-**تنمية المهارات والتدريب والتعليم الفني والمهني:** تم اعتماد استراتيجية التدريب والتعليم الفني والمهني التي استعرضتها قمة ملابو (2014). وتقوم المفوضية بوضع خطة عمل لتنفيذها.

183-**فرق الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي:** هذه مبادرة الاتحاد الافريقي لبناء قدرات الشباب وتمكينهم ومشاركتهم من خلال العمل التطوعي. ومنذ إطلاقها في ديسمبر 2010، عينت فرق الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي نحو 200 شاب مهني وقامت بتدريبهم وتم نشر أكثر من 120 متطوعا في جميع أنحاء القارة. ومن المتوقع أن تعزز المفوضية من قدرتها على نشر المزيد من المتطوعين وكذلك تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع مبادرات المتطوعين. لتعزيز المبادرات التطوعية للشباب على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) وتنفيذ صلاحياتها، وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي على مذكرة تفاهم مع متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز القدرات المؤسسية لفرق الشباب المتطوعين للاتحاد الافريقي ليتم تنفيذها في عام 2015.

184-**الحوار فيما بين الأجيال:** شرعت المفوضية في برنامج حوار بين الأجيال يتم إجراؤه بين الشباب ورؤساء الدول الأفريقيين، وفي تعزيز الحوار والوحدة الافريقية عبر الأجيال. ركزت قمة يناير 2014 على بطالة الشباب وسبل إشراك الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني في معالجة هذه القضايا. دعا المنتدى الحكومات الأفريقية وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين إلى العمل مع الشباب في المجالات المتصلة بتوفير فرص العمل، وتطوير المهارات من خلال التعليم والتدريب الفني والمهني المتسم بالجودة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحصول على الأراضي. ودعا المنتدى أيضا شباب أفريقيا إلى تولي القيادة في مجال الفرص التكنولوجية القائمة والمبتكرة والعمل ومهارات تنظيم المشاريع.

الناتج 3.4 تصميم وتعزيز السياسات والبرامج الاستراتيجية للاستثمار في العلم والبحث والابتكار من أجل تعزيز القدرة التنافسية العالمية لأفريقيا:

185- **برنامج الاتحاد الأفريقي لجوائز كوامي نكروما العلمية:** تعمل المفوضية مع الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية الإقليمية على تنفيذ برنامج الجوائز العلمية لتسليط الضوء على قطاع العلوم والتكنولوجيا وبناء الثقافة العلمية بين مواطني أفريقيا. ويتم منح جوائز نقدية لكبار العلماء الأفريقيين في كل من القطاعين التاليين: (أ) علوم الأرض والحياة. (ب) العلوم الأساسية والتكنولوجيا والابتكار على الصعيدين الوطني والإقليمي والقاري. في عام 2014، تم تقديم الطبعة التاسعة من الجوائز النقدية بمبلغ قدره 5،000 دولار أمريكي ومنحت للعلماء الشباب على المستوى الوطني من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي وأكاديمية العالم الثالث للتعاون العلمي. وشاركت البلدان التالية في البرنامج: بوركينا فاسو، والكاميرون، ومصر، وملاوي ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسودان.

186- تم تنفيذ البرنامج أيضا من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية (الكوميسا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) للنساء العالمات فقط. وكان هناك أربعة (4) فائزات فقط من وسط وشرق وغرب وشمال أفريقيا، وكانت الجوائز النقدية بقيمة 20,000 دولار أمريكي لكل منهن وتلقين الجوائز في 19 ديسمبر 2014 في أديس أبابا. أما الفائزون بالجوائز المقدرة بنحو 100,000 دولار أمريكي، فسوف يتلقون جوائزهم خلال قمة يناير 2015 في أديس أبابا.

187- **برنامج المنح البحثية للاتحاد الأفريقي:** يعد هذا البرنامج أداة مالية تنافسية تهدف إلى دعم البحث وتشجيع التعاون في مجال العلوم داخل أفريقيا ودوليا على حد سواء. قامت المفوضية بأنشطة رصد مشاريع المنح البحثية العشرين (20) التي يتم تنفيذها. وتقوم حاليا بإعداد الخطوط التوجيهية للتطبيق والشروع في النداء الثالث بقيمة 10 مليون يورو من أجل تقديم مقترحات المنح البحثية في عام 2015. ويتلقى هذا البرنامج الدعم من المفوضية الأوروبية.

188- **السياسة والاستراتيجية الأفريقية للفضاء:** من خلال فريق العمل المكّون من عشر دول أعضاء الذي أنشأه المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا، وضعت المفوضية مشروع سياسة الفضاء واستراتيجية التنفيذ. وقدم مشروع سياسة الفضاء لمختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المؤتمرات الوزارية للاتحاد الافريقي للعلم والتكنولوجيا والأرصاد الجوية. وفي أغسطس عام 2014، عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل في القاهرة، مصر وتم عقد ورشة عمل للتصديق في ديسمبر عام 2014 في الكونغو برازافيل اعتمدت المشروع وقررت إحالته إلى أجهزة صنع السياسة.

189- **برنامج الوصول إلي الموارد الوراثية / التنوع البيولوجي وتقاسم منافعها:** استجابة لمقرر مؤتمر الاتحاد لإدراج التنوع البيولوجي في أولويات الاتحاد الأفريقي، وضعت المفوضية الخطوط التوجيهية للاتحاد الأفريقي من أجل التنفيذ المنسق لبروتوكول ناغويا بشأن وصول منافع اتفاقية التنوع البيولوجي وتقاسمها. وستعرض الخطوط التوجيهية للاتحاد الافريقي للحصول وتقاسم المنافع على الاجتماع القادم للجنة الفنية المتخصصة للتنوع البيولوجي للتشاور النهائي حوله واعتمادها. نظمت المفوضية كذلك الاجتماع التنسيقي الأفريقي في سياق التحضير للمؤتمر الأول للأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الوصول إلي المنافع وتقاسمها، المنعقد في أكتوبر 2014 بيونغ تشانغ، جمهورية كوريا. وكان هدف الاجتماع التنسيقي الأفريقي هو إطلاع مجموعة من المفاوضين الأفريقيين على البنود التفاوضية للمؤتمر الأول للأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا وكمنتدى تتم فيه صياغة المواقف التوافقية الأفريقية. وركز الاجتماع أيضا على تدخل المجموعة الأفريقية في كل من مجموعات العمل ومجموعات الاتصال من أفريقيا والمؤتمر الأول للأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا وبالتالي ضمان تمثيل أفريقيا تمثيلا جيدا وإظهار مواقفها. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء تدعو بشكل متزايد إلى دعم شامل لمفوضية الاتحاد الأفريقي في جميع المسائل التي تشمل اتفاقية التنوع البيولوجي نفسها فضلا عن التزامات الدول الأعضاء المنبثقة عن بروتوكولات الاتفاقية مثل بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية.

190- **الرصد العالمي للبيئة والأمن وأفريقيا:** تم الشروع في مبادرة الرصد العالمي للبيئة والأمن وأفريقيا في لشبونة، البرتغال في ديسمبر عام 2007 خلال القمة الثانية لأفريقيا–الاتحاد الأوروبي. بعد التصديق على المجالات المواضيعية الثلاثة (1)المناطق البحرية والساحلية (2) إدارة الموارد المائية (2) إدارة الموارد الطبيعية والدعوة إلى التنفيذ، في أبريل عام 2014، تم ابرام اتفاق تعاون حول الرصد العالمي للبيئة والأمن وأفريقيا وتم التوقيع عليه بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية خلال قمة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي في أبريل عام 2014. وبعد ذلك، تم إطلاق دراسة حول تحديد خطة تنفيذ المجالات المواضيعية الثلاثة المقبلة واجتمع فريق التنسيق في ديسمبر 2014 في تونس، ووافق على بدء عملية التصديق على المواضيع التالية: (1) الأمن الغذائي والتنمية الريفية، (2) تباينات تغير المناخ، (3) الحد من مخاطر الكوارث.

191- **التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال العلم والتكنولوجيا والابداع:** جرى الحوار السياسي الرفيع المستوى بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2013 وتركّز على دور العلم والتكنولوجيا والإبداع في ضمان " الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة (بما في ذلك المياه) " مع الأخذ في الاعتبار المسائل الشاملة. شكّل الحوار السياسي الرفيع المستوى بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي مجموعة عمل للخبراء لوضع خارطة طريق واطلاق شراكة بحوث وإبداع مشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي (البرنامج) الرئيسي في المجال ذي الأولوية للتعاون.

192- ***إطار الاتحاد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا لكشف وتحديد ورصد الأمراض المعدية للبشر والحيوانات والنباتات في أفريقيا:*** تم إقرار هذا البرنامج الرئيسي بموجب **المقرر** EX.CL/DEC.746(XXII) ويسعى إلى إقامة شبكة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الأمراض. ستكون هذه الشبكة أداة حيوية لدعم تنفيذ أعمال المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وقد دل انتشار وباء الإيبولا في الوقت الراهن، مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى مثل هذه الشبكة.

193- ***استراتيجية العلم والتكنلوجيا والإبداع لأفريقيا في 2024***: بعد استعراض خطة العمل الأفريقية *الموحدة للعلم والتكنولوجيا*، نظمت المفوضية، بالتعاون مع جمهورية الكونغو الدورة الاستثنائية للوزراء الأفريقيين للعلم والتكنولوجيا لتمكينهم من بحث مشروع استراتيجية العلم والتكنولوجيا والإبداع لأفريقيا -2024 وتنفيذ ترتيباتها المؤسسية. عقب صدور توصيات المؤتمر الوزاري المذكور، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يونيو 2014 استراتيجية العلم والتكنولوجيا - 2024 كجزء من أجندة 2063 الطويلة الأمد للاتحاد الأفريقي.

194- ***المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابداع:*** كجزء من عملية تشغيل المرصد الإفريقي للعلم والتكنولوجيا والابداع ،اقترحت المفوضية وضع هيكل للمرصد وتحديد التكاليف المترتبة عليه. في أعقاب صدور مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.521(XXIII، ستقدم المفوضية النظام الأساسي للمرصد إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والقانون لبحثه واعتماده نهائيًّا. نظم المرصد في 2014حلقة تدريبية لكل من مجموعة تنسيق الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا بموجب المذكرة المفاهيمية مدتها خمس سنوات بين جامعة الأمم المتحدة بهدف بناء قدرات رسم السياسات الإبداعية في البلدان الأفريقية وتقييمها.

الناتج 4.4.تعزيز إطار الضمان الاجتماعي وحماية المجموعات المستضعفة:

195- **التعجيل بتنفيذ إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا:** لتسهيل تنفيذ إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، قامت المفوضية بتدريب21 مخططا إنمائيا من 20 دولة عضوا في مجال المسائل السياسية الاجتماعية بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار، السنغال في سبتمبر 2014.

196- **رعاية المعوقين:** طلب مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/DEC.750(XX الصادر في 20 يناير 2013 من المفوضية دعم اللجنة المكونة من سبع (7) دول أعضاء في الإشراف

على عملية تصفية أصول المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل ووضع هيكل بديل له بغية تنفيذ خطة العمل القارية gلعقد الأفريقي للمعوقين (2010–2019). في هذا الصدد، قدمت المفوضية تقريرًا عن تصفية أصول المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وإغلاق مكاتبه خلال الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية المنعقدة في مايو، 2014.اتخذ الوزراء قرارًا بشأن دفع 30% من متأخرات مساهماتها المحسوبة نحو دفع مستحقات العاملين في أمانة المعهد الذين انتهت مدة خدمتهم. وفي غضون ذلك، واصلت المفوضية إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة العمل القارية للعقد الأفريقي للمعوقين (2010–2019)

197–***رعاية المسنين:*** قامت المفوضية باستكمال البروتوكول حول حقوق المسنين الذي اعتمدتها الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، مايو 2014. يجدر بالذكر أنه اعتمدت هذا البروتوكول اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب. وعليه، تبحث هذا البروتوكول اللجنة الفنية المتخصصة للعدالة والقانون بغية تقديمه إلي المجلس التنفيذي في 2015. وتقوم الأمانة بإعداد إطارٍ للرصد والتقييم من أجل وضع إطار سياسة الاتحاد الأفريقي وخطة العمل للشيخوخة.

198–***حملة وقف زواج الأطفال:*** تم إطلاق حملة وقف زواج الأطفال في أفريقيا في مايو، 2014 وعينت المفوضية سفير النوايا الحسنة للاتحاد الأفريقي بينما تقوم بوضع الترتيبات النهائية لإطلاق الحملة على المستوى القطري في بلدان مختارة في سبتمبر 2014. وسوف يتم تشغيل الحملة لمدة أربع سنوات على الأقل وسيتم إطلاقها لاحقًا في بقية الدول الأعضاء التي تشهد أعلى معدلات لانتشار زواج الأطفال في أفريقيا.

199–***الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته:*** عقدت اللجنة الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته ثلاث دورات في أديس أبابا، أثيوبيا في أبريل، أكتوبر وديسمبر على التوالي. خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين، نظمت اللجنة نقاشًا عاما بين الشركاء وأصحاب المصلحة تحت

موضوع: "القضاء على زواج الأطفال في أفريقيا" انتهى بإصدار إعلان مع توصيات بناءة إلى أصحاب المصلحة بغية القضاء على زواج الأطفال في أفريقيا.

200- قامت المفوضية بدعم اللجنة الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته في عملية إطلاق حملة التصديق العالمي والإبلاغ عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته تحضيرا للذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الميثاق في عام 2015. ولا تتمثل التحديات الرئيسية المتعلقة بعمل اللجنة فقط في جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق على الميثاق، بل أيضا في أن بعض الدول التي صدقت على الميثاق لم تقدم حتى الآن أي تقارير عن تنفيذ أحكامه عملا بالمادة 43 في حين سجلت بعض الأعضاء الأخرى تحفظات على تطبيق أحكام الميثاق.

العمل والعمالة والهجرة:

201- **واجادوجو+ عملية 10 سنوات:** بموجب **المقرر** **ASSEMBLY/AU/DEC.498(XXIII)** الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، كان من المقرر عقد قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات في واجادوجو، بوركينا فاسو من 3-7 سبتمبر 2014 تحت موضوع :" *العمالة وتخفيف حدة الفقر والتنمية الشاملة*". ولكن نظرا لانتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا وبناء على طلب من حكومة بوركينا فاسو، تم تأجيل هذه القمة الاستثنائية. وكان من المقرر أن تبحث القمة الاستثنائية المذكورة الإعلان الجديد وخطة العمل للعمالة وتخفيف حدة الفقر والتنمية الشاملة، التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية المنعقدة في ويندهوك، ناميبيا في أبريل 2014.

202- ***هجرة العمال والتكامل الاقتصادي الإقليمي***: اعتمدت الدورة الاستثنائية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية، المنعقدة في ويندهوك، أبريل 2014 برنامج هجرة العمال المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم

المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الذي تهدف إلى تسهيل التكامل الاقتصادي الإقليمي مع التركيز على إدارة تدفق هجرة العمال داخل أفريقيا، وتسهيل عملية تنفيذ إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي الصادرة في بانجول، في 2006. تم تكميل هذه السياسة بمشروع أفريقيا– الاتحاد الأوروبي الأفريقي حول الهجرة والتنقل مع هدف محدد هو تحسين الحكم داخل أفريقيا وبين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وتعزيز حماية حقوق المهاجرين.

203– **نظم معلومات سوق العمل – إطار المواءمة والتنسيق:** من أجل دعم تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي لرفع مستوى الاقتصاد غير الرسمي، شرعت مجموعة العمل الفنية بشأن العمالة والاقتصاد غير الرسمي في عملية تطوير الاقتصاد غير الرسمي ووضع نماذج لإحصاءات العمل التي أقرها اجتماع المديرية الوطنية العامة لمكاتب الإحصاءات الوطنية في تونس العاصمة، ديسمبر 2014.

204– **الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين:** يشكل الاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيون حصة كبيرة من القوى العاملة في القارة، ولكن بالرغم من ذلك لا تغطيهم أي أنظمة اجتماعية. ولهذا، وضعت المفوضية خطة الاتحاد الأفريقي للحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين المعروف "بسباير وورك" في يونيو 2011 بغية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجههم. أكملت المفوضية كذلك العمل بشأن إدماج "سباير وورك" في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على جميع المستويات، بغية استخدامها من قبل الدول الأعضاء في بناء القدرة على مواجهة هذا التحدي في القطاع الريفي.

205– ***الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:*** نظمت المفوضية المؤتمر الوزاري الإقليمي التنسيقي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في منطقة القرن الأفريقي في السودان في أكتوبر 2014، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ناقش الاجتماع الاجراءات الخاصة بتعزيز تحسين مستوى التعاون بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى اتفاق حول نهج مشترك

لتشغيله ومواجهة التحدي المتمثل في الاتجار بالبشر والتهريب داخل منطقة القرن الأفريقي ومنها. توصل المؤتمر إلى تفاهم مشترك حول الأسباب الجذرية للإتجار بالبشر والتهريب في المنطقة؛ وحدد المؤتمر هذه الأسباب وقدم التوصيات بشأن المجالات الرئيسية الواجب التركيز عليها لمعالجة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على المستويين الإقليمي والوطني واقترح كذلك وضع أسس بناءة للتعاون بين الدول والحوار حول الاتجار بالبشر وتهريب العمال واعتمد الإعلان وخطة العمل ووضع استراتيجية للآلية/المبادرة الإقليمية.

206- ***الثقافة***: إن بطء وتيرة التصديق على ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في 2006، قد حال دون دخول الميثاق حيز التنفيذ. ويجدر بالذكر أنه صدقت ثمان (8) دول فقط على ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية وهي مالي، نيجيريا، السنغال، الكونغو، إثيوبيا ،تشاد النيجر وجنوب أفريقيا. ويتطلب دخول الميثاق حيز التنفيذ تصديق ثلثي الدول الأعضاء عليه. ولذا، أجرت المفوضية عملية جرد للسلع الثقافية التي تمكّن من عودة السلع التفافية التي تم الاتجار بها بصورة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، اعتمد الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة التقرير عن عملية جرد السلع الثقافية والتوصيات الصادرة عنها.

207- ***الرياضة***: ظلت المفوضية تعمل مع جمهورية الكونغو في التحضير للدورة الحادية عشرة للألعاب الأفريقية، التي ستقام في برازافيل في سبتمبر 2015. تجدر الإشارة إلى أنه قامت خمس (5) دول أعضاء فقط حتى الآن بتسديد متأخراتها للمجلس الأفريقي للرياضة وهي الجزائر، الكاميرون، إرتريا، جنوب أفريقيا وتونس، وأن المشاركة في دورة الألعاب الأفريقية في2015 مشروطة بتسديد المتأخرات المستحقة.

الناتج 5: استراتيجيات تعبئة الموارد لتمكين أفريقيا من الاعتماد على نفسها:

208- تم اتخاذ العديد من المبادرات القارية أو إحراز التقدم فيها خلال **2014 لضمان** تعبئة الموارد للتنمية في أفريقيا وليرامجها ولمؤسساتها. وتشمل هذه المبادرات الأعمال التي اضطلع بها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية بموجب الصلاحيات التي منحها إياه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في بحث كل من تنفيذ تقرير لجنة أوباسانجو وإقامة مؤسسة الاتحاد الأفريقي؛ وعقد قمة داكار حول تمويل البنية التحتية؛ ومؤتمر المائدة المستديرة للقطاع الخاص حول الإيبولا وتفعيل صندوق ال50 الأفريقي للبنك الأفريقي للتنمية.

209- لقد أصبحت مسألة مصادر التمويل البديلة حرجة، ونحن بصدد الشروع في عملية تنفيذ أجندة 2063 فضلا عما نواجهه في سياق التمويل من شركائنا.

المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي – طرق التنفيذ:

210- قدم تقرير اللجنة الذي اعتمدته قمة يونيو 2013 **مبدئيا** إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية بغرض استكشاف السبل الكفيلة لتفعيل المقترحات الواردة فيه التقرير بما في ذلك استكشاف مقترحات أخرى.

211- ناقش مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية المنعقد في أبوجا في مارس 2014 طرقا مختلفة تتعلق بالتنفيذ وقام بتشكيل فريق عمل وزاري في هذا الخصوص. اجتمع فريق العمل المذكور على هامش اجتماعات البنك الدولي في واشنطن في أكتوبر 2014، وقدم التوصيات التالية، استنادا إلى مبادئ الإنصاف، القدرة على التنبؤ، المرونة والامتثال:

(أ) حاجة الاتحاد الأفريقي إلى تغطية حصة أكبر من ميزانيتها، مع مرور الوقت، من خلال تبني صيغة للميزانية تغطي 100% من الميزانية التشغيلية و75% من

الميزانية البرنامجية و25% من ميزانية عمليات دعم السلام على أن تتم تلك التغطية في غضون خمس سنوات اعتبارا من 2016 ؛

(ب) حاجة الدول الأعضاء إلى تعبئة الموارد غير التابعة للخزينة لدعم المساهمات المقدرة من خلال اعتماد فرض الضريبة على تذاكر الرحلات الدولية التي تنشأ داخل أو خارج أفريقيا؛ ضريبة الضيافة؛ خدمات الرسائل القصيرة عبر الهاتف. غير أنه، يجوز للدول الأعضاء مواصلة تسديد مساهماتها المقدرة من الخزينة أو من خلال أي خيارات تفضلها.

(ج) ضرورة تقسيم الدول الأعضاء إلى ثلاث طبقات: 60% من الميزانية بالتساوي بين البلدان ذات أسهم قارية من الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 4%؛ 25% من الميزانية ويتم دفعها بالتساوي من قبل البلدان ذات أسهم قارية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين1 و4%؛ و15% من الميزانية ويتم دفعها بالتساوي بين البلدان ذات أسهم قارية من الناتج المحلي الإجمالي تقدّر بأقل 1%؛

(د) ضرورة بناء الاتحاد الافريقي قدرتها على تحصيل المساهمات المقدرة وتعزيز الامتثال. في هذا الصدد، يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يتصل بالبنك الأفريقي للتنمية لبحث إمكانية وضع آلية فعالة لتحصيل المساهمات.

مؤسسة الاتحاد الأفريقي:

212- خلال 2014، تم **تسجيل** هذه المؤسسة في موريشيوس وتم كذلك تعيين المجلس الأولّ ووضع نظمها المؤسسية. ولذا، سيتم إطلاق مؤسسة الاتحاد الافريقي رسميا خلال قمة الاتحاد الأفريقي في 30 يناير 2015. يتركز برنامج السنة الأولى للمؤسسة على تعبئة الموارد بما في ذلك إنشاء صندوق المنح، وتنفيذ برامج رئيسية مثل **منهاج** حوار أفريقيا على أساس أجندة 2063.

استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتعبئة الموارد:

213- شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في 2014 في عملية وضع استراتيجية لتعبئة الموارد. تهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد مصادر تمويل أخرى تتركز بشكل خاص على الموارد المحلية. وستوفر الاستراتيجية للمفوضية خيارات استراتيجية واقعية يمكن اتباعها لجمع الأموال. وستعرض الوثيقة النهائية على أجهزة صنع السياسة، فور ما تتم الاستشارات الفنية والداخلية بشأنها.

الناتج 6: اتحاد الشعوب

الناتج 1.6 إعادة توسيم مفوضية الاتحاد الأفريقي، تحقيق اتصال وحضور فعال

الناتج 2.6 تحسين مشاركة أصحاب المصلحة في الأجندة الأفريقية وتنفيذها وعكس التباين الثقافي واللغوي، المشاركة المتساوية للمرأة، الشباب والفئات المستضعفة

الناتج 1.6: إعادة توسيم مفوضية الاتحاد الأفريقي، تحقيق اتصال وحضور فعال

214- واصلت المفوضية تنفيذ خطط الحضور وأنشطة التوعية واستراتيجيات وسائل الإعلام من أجل دعم وتعميم برامجها. واضطلعت كذلك بدور فعّال في توفير خدمات للصحفيين تشمل سهولة الوصول، تبادل المعلومات والاستفسارات بصورة مستمرة وخدمات بشأن الأحداث الهامة التي ينظمها الاتحاد الافريقي.

215- **استراتيجية الاتحاد الأفريقي للاتصال والدعوة والتسويق للفترة 2014-2017:** شرعت المفوضية في تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالاتصال والدعوة والتسويق للفترة 2014-2017 والتي اعتمدت في مارس 2014. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز صورة الاتحاد الأفريقي والقارة من خلال برامجها وفقا لأجندة 2063 وتتضمن كذلك إطارا لسياسة الاتصال والخيارات الاستراتيجية لها. تشمل الاستراتيجية استخدام برامج مثل المؤتمرات الصحفية، وسائل الإعلام الاجتماعية والإخبارية، البث المباشر وموقع الاتحاد الأفريقي على الإنترنت. تقوم المفوضية في الوقت الراهن بتحديث مركز وسائل الإعلام للاتحاد

الأفريقي وتزويدها بالموارد الضرورية. فضلاً عن ذلك، تقوم المفوضية بإصدار عدد من المنشورات مثل المواد المرجعية ووثائق السياسة، النشرات الإخبارية، المعاهدات، المجلات، مواد العلامات، الخدمات السمعية والبصرية، الخ...

216- مجموعة **الاتصال لمفوضية الاتحاد الأفريقي:** من أجل مواءمة تنفيذ استراتيجيات الاتحاد الأفريقي لتوجيه الرسائل والسياسات وضمان تحدثه بصوت واحد وسمة وعلامة واحدة، تم تشكيل مجموعة من نقاط الاتصال لتبادل الآراء حول أحسن الطرق للإبلاغ عن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للاتحاد. ساهم هذا في تعزيز فعالية وكفاءة تنفيذ استراتيجية مفوضية الاتحاد الأفريقي للاتصال كما ساعد على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة.

217- استراتيجية **الاتصال الخاصة بالإيبولا: إدراكا منها لأ**همية الاتصال في مكافحة انتشار مرض الإيبولا، وضعت المفوضية استراتيجية اتصال شاملة بشأن مرض الإيبولا تهدف إلى ضمان اتصال مناسب بشأن مرض الإيبولا لكافة السكان والمجتمع الدولي برمته بما في ذلك استجابة الاتحاد الأفريقي لهذا الانتشار. تقوم المفوضية بالعمل بصورة وثيقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا، بتنفيذ هذه الاستراتيجية. وتشمل الاستراتيجية استخدام موقع الاتحاد الأفريقي والموقع المتخصص حول بعثة الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. في هذا الصدد، يرجى الاتصال بهذا الموقع على الإنترنت (http://pages.au.int/ebola) /

218- **نظام الاتحاد** الافريقي **لاعتماد وسائل الاعلام:** قامت المفوضية حتى الآن وبصفة دائمة باعتماد 91 صحفيا مقيما في أديس أبابا من مختلف وسائط الاعلام المحلية والاقليمية ووكالات الأنباء الدولية لتمكينهم من تقديم التقارير على نطاق واسع عن أنشطة الاتحاد الأفريقي وللعمل كهمزة وصل بين المفوضية ومواطني أفريقيا فضلا عن بقية أنحاء العالم.

219- **العلاقات العامة:** نتيجة لعملية تعميم متزايدة للاتحاد الأفريقي وبرامجه، كان هناك قدر أكبر من الوعي والمشاركة وردود الفعل من قبل مواطني أفريقيا بصفة عامة، بما في ذلك المهجر الأفريقي والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، شهدت المفوضية قدرا أكبر من المشاركة في برامجها بما في ذلك إطار أجندة 2063، استجابة الاتحاد الافريقي لانتشار مرض الإيبولا وأطر السياسات القارية الأخرى. شهد ذلك أيضا زيادة للزيارات إلى مقر الاتحاد الافريقي لمعرفة المزيد عنه.

الناتج 2.6: تنفيذ مشاركة أصحاب المصلحة في أجندة الاتحاد الأفريقي التي تعكس التنوع الثقافي واللغوي، وكذلك تحسين مستوى المشاركة المتساوية للمرأة والشباب والمجموعات المستضعفة.

220- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية منح الأولوية لترسيخ وإنشاء واستدامة انخراط نشط مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة غير التابعين للدولة مثل المنظمات غير الحكومية والمجموعات المهنية والاجتماعية والمنظمات المجتمعية والمجموعات الدينية وفقا للالتزام الوارد في القانون التأسيسي.

221- تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.849 بشأن إحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي هو منبر لمشاركة منظمات المجتمع المدني الأفريقي والمهجر الأفريقي، قامت المفوضية بتسهيل الانتخابات في عضوية المؤتمر العام الثاني الدائم للمجلس التي أجريت في نيروبي في ديسمبر 2014. ويجدر بالذكر أنه لم يتم تمثيل جميع الدول الأعضاء والأقاليم تمثيلا مناسبا في المؤتمر العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعليه، تواصل المفوضية عملية التوعية حتى تضمن الانتخابات التمثيل الكامل.

برنامج الاتحاد الأفريقي للمهجر:

222- إثر انعقاد القمة العالمية للمهجر، تم الاتفاق على مشاريع التراث الخمسة التالية: المعهد الأفريقي للتحويلات، قاعدة بيانات مهارات المهنيين في المهجر، فيلق المتطوعين في المهجر الأفريقي، وسوق المهجر الأفريقي للنهوض بالشباب والعمالة وصندوق الاستثمار للمهجر الأفريقي. غير أنه، لا تزال المشاورات جارية حول المسائل المتعلقة بتنسيق وتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعال لهذا المشروع.

الناتج 7: تعزيز القدرات المؤسسية والعلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء:
الناتج **1.7** تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي الناتج 2.7 العلاقة مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاستراتيجيين معززة .

الناتج 1.7 تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي

مقدمة:

223- الهدف العام هو تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق وضع تدابير للقيام، باستمرار، بتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية للمفوضية من حيث التمويل والموارد البشرية والإدارة والشؤون القانونية، والتخطيط الاستراتيجي، والمراجعة الداخلية وخدمات المؤتمرات، والخدمات الطبية وخدمات المراسم وجميع الخدمات داخل المفوضية، من خلال وضع المعايير واعتماد أفضل الممارسات الدولية.

224- لمواصلة القيام بهذه المهام في إطار الخطة الاستراتيجية 2014-2017، اعتمدت المفوضية خطة أعمال إطارية لتحقيق أهدافها العامة.

تحتوي خطة الأعمال على المجالات الرئيسية ذات الأولوية التالية:

- تعزيز وتقوية ودعم المساءلة داخل المفوضية؛
- تعزيز الأداء والكفاءة التشغيلية داخل المفوضية؛
- السعي من أجل مفوضية مستدامة وقابلة للبقاء ماليا؛
- وتعزيز أوجه التآزر مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

225- استنادا إلى الأسس التي وضعت في الخطة الاستراتيجية 2009- 2013، واصلت المفوضية في عام 2014 عملية تعزيز المكاسب الإيجابية في مجال بناء القدرات المؤسسية.

تعزيز وتقوية وتدعيم المساءلة داخل المفوضية

مراجعة التخطيط الاستراتيجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي ونظام تنفيذ ورصد وتقييم البرامج

226- لتحسين الكفاءة التشغيلية وضمان مزيد من تعزيز إدراج نهج إدارة قائم على النتائج، أجرت المفوضية تقييما وتحليلا معمقين للوضع من خلال مراجعة النظم الحالية للتخطيط والرصد والتقييم ورفع التقارير، وكذلك الأدوات والعمليات والنماذج ذات الصلة، وحددت خارطة طريق لوضع وتركيب وبدء تنفيذ نظام معزز. سيتم عرض هذه العملية المتواصلة على المفوضية وأجهزة صنع السياسة خلال عام 2015.

227- واصلت المفوضية، ضمن جهودها الرامية إلى بناء مؤسسة جيدة الإدارة، تعزيز أطر ونظم إدارة المؤسسات لتعزيز المساءلة في جميع مجالات الإدارة وضمان كون الإدارات موجهة نحو الأداء القائم على النتائج.

228- **السياسات الإدارية:** من أجل تعزيز الحكم الرشيد داخل المفوضية، تم وضع عدد من السياسات الإدارية الرئيسية في عام 2013ومعالجتها من خلال أجهزة صنع السياسة ذات الصلة للمفوضية. وتمت الموافقة على سياسة السفر في مارس 2014 في حين تم

استكمال مجموعة أخرى لأربع (4) سياسات أصبحت جاهزة: سياسة التعيين والاختيار، سياسة بدل التعليم والمزايا، خطة المساعدة الطبية وسياسة إجازة وعطلة العاملين وهناك سياسات أخرى لا تزال في شكل مشروع، بما في ذلك مجالات تكنولوجيا المعلومات، وصيانة الممتلكات وإدارة السجلات والمرافق، من المتوقع استكمالها في عام 2015.

229- **هيئات دعم الإدارة** – بعد إعادة تشكيل هيئات دعم الإدارة في عام 2013، أصبحت معظمها تعمل الآن وتواصل دعم عمليات صنع القرار للمفوضية. ويحرى رصد مهام الهيئات لأن ذلك يوفر المعلومات في الوقت المناسب للتحقق من أدائها بهدف تحسين مساهمتها في الإدارة الفعالة للمفوضية

230- **مدونة قواعد السلوك:** لتحسين معايير الإدارة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وضعت المفوضية مدونة آداب سلوك وسياسات لمكافحة المضايقة لهدف نهائي هو إنشاء مكتب للأخلاقيات يساعد في توجيه العاملين في سلوكهم وتصرفاتهم. وأجريت مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل المفوضية. بالإضافة إلى ذلك، نظمت دورة تدريبية للمدربين في مجال الأخلاقيات عام 2014 بهدف تدريب العاملين الآخرين في عام 2015. ستقدم السياسات إلى اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون المالية والإدارية. وأخيرا، من المتوقع أن تكون مدونة قواعد السلوك جاهزة للعرض على المؤتمر في يناير عام 2015.

231- **مراجعة المرتبات في الاتحاد الأفريقي:** وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، أجرت المفوضية مراجعة شاملة لهيكل الرواتب والمزايا والبدلات لجميع العاملين في الاتحاد بما في ذلك تحليل نتائج الدراسة وتوصيات بشأن صفقات الأجور، فضلا عن الآثار المالية المترتبة على ذلك. وكان الغرض من المراجعة هو قياس جدول المرتبات على أساس أفضل الممارسات الدولية، ووضع منهجية ذات مصداقية للمراجعات المستقبلية، فضلا عن تحسين شروط وظروف خدمة العاملين لزيادة الاستبقاء. كما تم عرض محتوى التقرير في أبريل عام 2014 على أعضاء اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الادارية

والمالية للجنة الممثلين الدائمين، وتم التخطيط لعقد اجتماع لاستئناف مناقشة واستكمال النتائج لإجازتها من قبل المجلس التنفيذي في يناير عام 2015.

232- مراجعة **هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي:** تجري المفوضية حاليا مراجعة هيكلية شاملة، كجزء من الإصلاح الهيكلي، لضمان دعم اعتبارات الكفاءة، وتطابق المهارات المتاحة مع الاحتياجات من أجل تحقيق النتائج المخطط لها في الخطة الاستراتيجية الجديدة 2014-2017 وأجندة 2063. تم القيام بتحليل الاحتياجات من القدرات البشرية في مختلف الإدارات والمديريات بهدف تحديد الهيكل الذي سيحقق النتائج بشكل فعال وعلى النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية الجديدة 2014-2017 وأجندة 2063. وستقدم النتائج والتوصيات من خلال أجهزة صنع السياسة المناسبة لغرض البحث.

233- **جذب المواهب، والتعيين والاختيار:** أدخلت المفوضية تحسينات ملحوظة على تحديد أولويات الوظائف المعتمدة ليتم شغلها في عام 2014 بطريقة يتم من خلالها تفاعل نشط وقوي مع الإدارات المعنية بالتعيين. من الناحية الاستراتيجية، شهدت العملية مزيدا من المشاركة في عمليتي إعداد القائمة وإجراء المقابلات، كعامل شامل أدى إلى إثارة استفسار عما تعنيه التعيينات من حيث تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للإدارات وبالتالي للمفوضية. مع الرقابة العامة لمجلس التعيينات والترقية، تم استعراض وإعادة تقييم الخطوط التوجيهية الواضحة ومنهجيات الدرجات لإعداد القوائم المختصرة وإجراء المقابلات ومواءمتها مع الاستراتيجيات التنظيمية مثل المساواة بين الجنسين والتوزيع الإقليمي داخل المنظمة بهدف ضمان الشفافية والإنصاف والمزيد من الميل إلى تعيين المرشحين المناسبين. في 31 أكتوبر 2014، تم نشر ما مجموعه واحد وأربعون (41) إعلانا باستثناء تراكمات عام 2013 ومنها 37 قائمة مختصرة و17 مقابلة تم إجراؤها و45 تعيينات. من المهم أن نلاحظ أن ثلاثة وخمسين في المائة (53٪) من هذه التعيينات تتعلق بالمرشحات، مما يعد خطوة أقرب إلى المساواة بين الجنسين التي تشتد الحاجة إليها داخل المفوضية. وفيما يتعلق بمقرر المجلس التنفيذي بشأن تكليف المفوضية بالإشراف على عمليات التعيين

والاختيار ومراقبتها من جميع أجهزة الاتحاد، فإن المفوضية شاركت في عملية التعيين في وكالة التخطيط التنسيق للنيباد والبرلمان الأفريقي .

234- **التعيين عن طريق نظام ساب الإلكتروني:** هناك تحسن ملحوظ في الوقت الذى تستغرقه عملية التعيين منذ إطلاق نظام التعيين الإلكتروني في أغسطس 2011. فقد تم الآن تبسيط إعداد القوائم المختصرة للمرشحين لأن جميع الطلبات المقدمة هي من نفس الشكل وهذا يمكن من عملية تقييم المرشحين بفعالية وكفاءة في نفس الوقت. وكان التحسين المستمر للأنظمة الإلكترونية مصدر قلق للمفوضية مع هدف التنفيذ الكامل لعمليتي التعيين والاختيار المتوازنتين، آليا، انطلاقا من طلبات التزويد الواردة من الإدارات إلى إخطارات المرشح والتعيين النهائي وفقا لأفضل الممارسات الدولية في مجال الموارد البشرية لجذب المواهب والتعيين والاختيار وكذلك استبقاء العاملين.

235- **نظام إدارة العقود:** نفذت المفوضية أيضا نظام ساب الإلكتروني لإدارة عقود الموارد البشرية، بهدف إصدار وتجديد جميع العقود داخل المفوضية بطريقة آلية. وقد زاد هذا المشروع في الفعالية والتقسيم والشفافية في إدارة عقود المفوضية وبالتالي الحد من دورة العملية وكذلك الحصول على إحصائيات الأداء في جميع المراحل من النظام.

236- **تنفيذ نظام ساب لحل النص المفتوح:** إن وحدة نظام ساب للنص المفتوح، التي تستهدف رقمنة وثائق العاملين مع آلية أمنية مناسبة في نظام ساب – بي دي إف، شكل للقراءة فقط ليسهل الوصول إليها من قبل المستخدمين المصرح لهم بذلك مما أدي إلى بيئة خالية من الورق في عام 2014. وقد أدى ذلك إلى الحد من النفقات التشغيلية – القرطاسية، وتكاليف الطباعة؛ والحد من عملية دورات طويلة مثل عملية الشراء والدفع؛ وتحسين الشفافية في العمليات التجارية وتوافر المعالجة الألية للوثائق المحفوظة، وبالتالي عدم فقدان الوثائق.

237- **تنفيذ نظام ساب المتنقل:** إن الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تمكين المستخدمين من الوصول في أي وقت وفي أي مكان ،إلى نظام ساب (موظف الخدمة الذاتية ومديرو الخدمة الذاتية) من قبل المستخدمين المصرح لهم بذلك من خلال استخدام أية أجهزة ذكية مثل الحواسب المحمولة والهواتف الذكية. في القيام بذلك، يمكن للمستخدمين المرخص لهم الوصول في الوقت الحقيقي إلى المعلومات في جميع أنحاء العالم، وبالتالي الحد من تأخر الموافقة والوظائف الأخرى وزيادة إمكانية وصول المديرين إلى بيانات المؤسسات الحيوية. لقد بدأ تنفيذ المشروع في عام 2014، ومن المقرر استكماله في أبريل عام 2015.

238- **تنفيذ مشروع نظام ساب للأعمال ولوحة القيادة:** الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو إتاحة استعداد المديرين لتقارير لوحة القيادة الأساسية لمعاملات نظام ساب في الوقت الحقيقي لصنع القرار. لقد بدأ تنفيذ المشروع في عام 2014، ومن المتوقع أن يتم استكماله في منتصف عام 2015.

239- **الدفع** الإلكتروني **لدى تشيز بنك:** قامت المفوضية بتنفيذ الدفع الإلكتروني في يوليو عام 2014، وهو ما يمكّن من القيام بدفوعات إلكترونية آلية وتحويل الأموال من مفوضية الاتحاد الأفريقي بواسطة نظام ساب إلى تشيز بنك لرواتب الموظفين والمكافآت وكذلك للموردين. وقد أدى هذا إلى خفض استخدام الأوراق يدويا، ودورة عملية الدفع، وزيادة دقة المعاملات/التحويلات، وإتاحة التحقق منها على الانترنت من خلال البيانات الإلكترونية، وتسهيل توحيد عملية الدفع؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة في المعاملات.

240- **توسيع نظام ساب ليشمل مكاتب مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزتها:** قامت المفوضية بنشر نظام ساب في 6 مكاتب هي المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية، ومكاتب كل من بروكسل، وجنيف ونيويورك وبعثتا حفظ السلام في جوبا وبوروندي. كما تم القيام بالأعمال التحضيرية لتوسيع نظام ساب ليشمل البرلمان الأفريقي (ميدراند) والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (أروشا). ويتمثل أثر توسيع النظام في الحد من التأخير في

تجميع البيانات المالية وغيرها؛ وتعزيز الرؤية والشفافية والمساءلة في المعاملات؛ وزيادة تنسيق وتوحيد العمليات.

241- **التأمين الطبي:** في إطار تغطية التأمين الطبي مع شركة فانبريدال للتأمين الطبي الموجود مقرها في بروكسل، فإن جميع العاملين بعقود قصيرة الأجل تقل عن سنة هم مؤمن عليهم طبيا.

242- **إدارة العدل:** في إطار السعي إلى إقامة العدل للعاملين، قامت المفوضية في عام 2014 بتنشيط أنظمة إدارة العدالة داخلها عن طريق إعادة تنظيم فريق المظالم ومجلس التأديب للتعامل مع تظلمات العاملين وأيضا معالجة جميع الحالات التأديبية. ولتفعيل صلاحيات فريق المظالم، تم إنشاء فريق عمل لمعالجة الشكاوى الإدارية العالقة إلى جانب استكمال السياسة الإجرائية للتظلم. ومن المتوقع أن تتم تسوية جميع حالات التظلم في الربع الأول من عام 2015.

243- قامت المفوضية أيضا بتشكيل المحكمة الإدارية، التي بدأت عملها في شهر سبتمبر عام 2014 بعد 18عاما من التوقف عن العمل.

تحفيز الأداء والكفاءة التشغيلية داخل المفوضية:

244- تواصل المفوضية متابعة الأداء على نطاق المنظمة من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية، والخدمة المبتكرة القائمة على العملاء ومن خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والمادية المتاحة لتحقيق النتائج المرجوة لأصحاب المصلحة. وقد تم تشغيل القوة الدافعة آليا ودمج الموارد البشرية والخدمات المالية والمشتريات في نظام ساب.

245- **أداء، العاملين وتدريبهم والنهوض بهم:** كان إطار إدارة أداء العاملين وخضوعهم للمساءلة آلية فعالة لتحسين كل من الكفاءة الفردية والتنظيمية. وقد تمت مواءمة دورة أداء العاملين لتبدأ في يناير وتنتهي في ديسمبر من كل عام كي تكون متسقة مع دورة

الميزانية، فضلا عن قياس فعالية مخرجات أداء العاملين ونسبة تنفيذ المشاريع/ البرامج الإدارية. وقد كفل هذا التغيير في دورة إطار إدارة أداء العاملين وخضوعهم للمساءلة تعبئة جميع العاملين حول مزيد من التركيز المؤسسي على تحقيق الأهداف والأولويات المتفق عليها من خلال أدوار ومسؤوليات أكثر وضوحا، والمساءلة والتوزيع العادل لعبء العمل.

246- **إنشاء مركز البيانات والحوسبة السحابية:** سيوفر البناء المتواصل لمركز الوحدات والبيانات الافتراضية الكاملة تقنيات مبتكرة وتطبيقات ومنابر من شأنها تحسين توفير أكبر من الخدمات لأعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد تم تسليم المعدات ويجرى تركيبها حاليا. من المقرر أن يتم الإطلاق في يناير عام 2015. ويهدف مركز البيانات إلى توفير الخدمات المستدامة، المتسمة بالكفاءة والفعالية، والمؤمنة، للمفوضية، والمكاتب الإقليمية/التمثيلية والهيئات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال استضافة معدات تكنولوجيا المعلومات الضرورية. كما سيتم تجهيز المركز بخدمات الحوسبة السحابية حيث سيكون التقاسم الفعال للموارد متاحا عبر الأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية، والحواسب المحمولة، وغيرها بهدف تعزيز أداء وكفاءة المستخدمين النهائيين في أنشطتهم اليومية.

247- **تنفيذ مكتبة البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات:** كانت المفوضية قد شرعت في تبنى أفضل الممارسات الدولية لخدمات تكنلوجيا المعلومات التي اعتمدتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات للمفوضية. ويتمثل أثر هذا التنفيذ في الحصول على خدمات متسمة بالكفاءة والفعالية ومضمونة مع اتفاقية مستوى الخدمة الداخلية، مدعومة بإجراءات التشغيل القياسية الواضحة بحيث يتوفر لعملاء مفوضية الاتحاد الأفريقي الوقت للاستجابة للخدمة المضمونة.

248- **استمرارية الأعمال واسترجاع المعلومات بعد الكوارث:** سعت المفوضية أيضا، في عام 2014، إلى ضمان عدم تعطيل الأعمال بسبب الكوارث المستمرة في التكنولوجيا والتي لا مفر منها. فالمفوضية بصدد إيجاد حل لاسترجاع المعلومات بعد الكوارث من خلال قسم

نظم المعلومات الإدارية وذلك لضمان استمرارية الأعمال لجميع طلبات مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويجرى إعداد خارطة الطريق لهذا المشروع. وهذا مهم جدا في ضوء الأنظمة الإلكترونية المتوفرة24/7 على شبكة الشركة المرتبطة بالمفوضية، ومكاتبها الإقليمية والتمثيلية وكذلك جميع أجهزة الاتحاد.

249- **الخدمات الطبية:** مع تزايد عدد العملاء، ولتلبية مطالبهم، واصلت المفوضية في خطتها رفع مستوى الخدمات المقدمة لعملائها من خلال تعزيز نظم توفير الخدمات الطبية. ففي عام 2014 ، قامت المفوضية بتوسعة عملية تجديد مبانيها، وبالتالي توفير المزيد من المساحة لاستيعاب عملياتها.

250- يشكل استمرار انتشار مرض الإيبولا المستمر في غرب أفريقيا تحديات غير مسبوقة وضغطا على الخدمات التي يقدمها المركز الطبي للاتحاد الافريقي. فهو يوفر الفحص للكشف عن فيروس الإيبولا لاجتماعات الاتحاد الأفريقي، وكذلك توفير المعلومات لجميع الموظفين والمندوبين ويجرى بناء وحدة للحجر الصحي يتوفر فيها سريران وتم إصدار التعليمات بشأن الأدوية والتجهيزات الخاصة بالوحدة.

251- تعمل الخدمات الطبية بشكل وثيق مع إدارة السلم والأمن لإصدار تصريح طبي للجنود الذين سيتم نشرهم في منطقة البعثة، وكذلك لتقييم حالات العجز والوفاة في صفوف الجنود الذين تم نشرهم في مقديشو، الصومال ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الآونة الأخيرة، قدم مجلس التقييم الطبي للاتحاد الأفريقي المعنى بالعجز والوفاة مساعدة فنية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتمكّن من إنشاء المجلس الطبي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما عمل مجلس التقييم الطبي للاتحاد الأفريقي مع الفريق الطبي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تقييم عجز القوات من توغو والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد التي تم نشرها في مالي ضمن بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

252- **إدارة المؤتمرات:** واصلت المفوضية توفير خدمات الترجمة التحريرية والفورية للاجتماعات والمؤتمرات. لتوفير مؤتمر فعال من حيث التكلفة بادرت المفوضية إلى إطلاق نظام تدفق العمل لوحدة الطباعة الذي بدأ العمل به قبل نهاية الربع الأول من السنة. واصلت اللجان أيضا بناء القدرات في توفير خدمات الترجمة التحريرية والفورية للعاملين من خلال الدورات التدريبية المحلية وتحديث المعدات والبرمجيات.

253- **صيانة وإدارة المرافق:** ظلت المفوضية في عام 2014 تستعين بمصادر خارجية لبعض أنشطة الصيانة من خلال عقود الصيانة بهدف تقليص وقت التدخل التصحيحي والحد من نفقات الصيانة بشكل عام .لقد مكّن التنفيذ الناجح لنظام إدارة الصيانة المحوسبة "أرشيبيس" من إدارة وصيانة مختلف المرافق وإدارة مساحة المكاتب. وأشرفت المفوضية كذلك على بناء وإدارة مختلف المشاريع الجارية والاشراف عليها، فضلا عن إدارة مرافق المباني الحالية. اعتبارا من أكتوبر عام 2014، كان يتوفر لدى القسم 106 من معاملات التأجير التي ولدت دخلا إجماليا بلغ 311.916.78 دولارا أمريكيا من تأجير قاعات المؤتمرات ومرافق المكاتب والفضاء الداخلي للبناية الخاص بالمعارض، والتخلص من الممتلكات التي عفا عليها الزمن وتأجير الفضاء الخارجي –الكافتيريا المؤقتة خلال القمة والاجتماعات الأخرى. يعتبر وضع صندوق للصيانة بهدف توفير مصادر مالية مستدامة لصيانة مباني مفوضية الاتحاد الأفريقي من بين أكبر الإنجازات التي تحققت في 2014. وتعتزم المفوضية مواصلة توليد الدخل من خلال عمليات إدارة المرفق.

254- **مشاريع البناء والتجديد:** تقوم المفوضية في الوقت الراهن بتوسيع وتجديد المركز الطبي وبناء المخازن الرئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي داخل المجمع بهدف وقف تأجير بنايات خارجية وتمركز جميع المخازن في مكان واحد. وقد تم استكمال تحديث الكافتيريا وتوسيعها في يوليو 2014. وتقوم المفوضية حاليا بتنفيذ مشاريع بناء مشروع القرية الأفريقية والمباني السكنية لنائب الرئيس والمفوضين بعد الحصول من الحكومة الإثيوبية على منحة من الأرض تبلغ مساحتها–215.000 متر مربع.

255- **إدارة المخازن والأصول:** في مجال إدارة ومراقبة الأصول، قامت المفوضية بإجراء جميع معاملاتها على نظام ساب ونتيجة لهذا، تم تقليص الزمن اللازم لطلبات الأصول وإصدارها. وأطلقت المفوضية أيضا مبادرة لترميز جميع أصولها. وتم الانتهاء من مشروع تدوين الأصول الثابتة، ووضع العلامات عليها وتقييمها في نوفمبر 2014. ويرمي هذا المشروع إلى إنشاء مسجل أصول رئيسي باستخدام عملية الإدارة الآلية لتخطيط موارد المؤسسات/ساب للتمكين من إدارة ومراقبة وتتبع حركة جميع الأصول على نحو أسهل وكذلك عكس قيمة دقيقة لأصول المفوضية في البيانات المالية للمفوضية ضمن إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن المقرر إجراء عملية الجرد المادي لجميع أصول مفوضية الاتحاد الأفريقي ووضع العلامات عليها في المكاتب الإقليمية والتمثيلية والفنية وبعثات حفظ السلام في عام 2015. تقوم المفوضية أيضا ببناء مستودع جديد. وسيسهل بناءه داخل مباني المفوضية تقديم الدعم اللوجستي للحصول على جميع أصناف المخزونات تحت سقف واحد.

256- **المشتريات:** اعتبارا من أكتوبر 2014، عقدت المفوضية 22 اجتماعا لمجلس العطاءات وبلغ مجموع قيمة المعاملات التي تمت معالجتها من خلال نظام ساب 73ر661ر723ر7 دولارا أمريكيا وهو ما يعادل 5% من ميزانية المفوضية (بما في ذلك المرتبات ونفقات السفر) وقد زادت نسبة تنفيذ مخصصات ميزانية المشتريات بأكثر من 70%. من خلال الاجتماعات الأسبوعية لمجلس العطاءات، استطاع قسم المشتريات تخفيض مهلة ودورة الشراء بشكل كبير. وشرع القسم في مراجعة دليل المشتريات الحالي وفقا للنظم واللوائح المالية المعتمدة حديثا.

257- **سفر العاملين:** كجزء من الجهود المبذولة والرامية إلى تحسين خدمات السفر، أبرمت المفوضية اتفاقيات جديدة لمستوى الخدمات مع شركة لوفتاهنزا الألمانية للطيران، والخطوط الجوية الإثيوبية والخطوط التركية والخطوط الجوية لجنوب أفريقيا والخطوط الجوية القطرية ومصر للطيران بغية الحصول على أفضل الخدمات التي تشمل ولكن لا تقتصر على

الأسعار وتوفير التسهيلات الائتمانية وتخصيص الأمتعة التكميلية وإلغاء رسوم العقوبة لعدم الحضور أو تغيير التواريخ.

258- **خدمات الأمن والسلامة:** توفر هذه الوحدة الأمن والسلامة للممتلكات التابعة لمباني المفوضية وكذلك للعاملين وعائلاتهم في منازلهم بهدف الحد من مواطن الضعف. وقد تم إنشاء نظام لمراقبة الأمن والسلامة ويقوم القسم بعملية جمع البيانات عن مواقع العاملين من أجل تسهيل الوصول الفوري لأفراد الأمن في حالة وقوع أي حادث . وتقدم المفوضية أيضا تحديثات شهرية لجميع العاملين بهدف إطلاعهم على الأوضاع الأمنية داخل أديس أبابا وما حولها. علاوة على ذلك، تم الانتهاء من مشروع جدار حماية الأمن وهو الآن يعمل بنجاح وقد تم إدخال التحسينات على المراقبة الأمنية المادية العامة، والوصول إلى مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن، تعزيز مراقبة الكاميرا لجميع المباني والمناطق المحيطة بها. وقد تم استكمال المرحلة الأولى من المشروع وتشمل حماية السياج المحيط بالمفوضية، ونقطة التفتيش عند المدخل الرئيسي مع أنظمة مراقبة السيارات وأجهزة الكشف عن المعادن للمشاة، كاميرا من طراز IP للمراقبة والمراقبة بالفيديو، ومراقبة بطاقات الدخول إلى البوابات والمباني.

259- **وضع مخطط للخدمة:** كجزء من جهودها المستمرة لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء بما يتماشى مع معايير الجودة والسعي لأداء دورها الرئيسي للمساهمة في تحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، قامت المفوضية بإطلاق مخطط خدمة العملاء لتسليط الضوء على التزاماتها بتقديم خدمات مراقبة متقدمة. وقد تم وضع هذا المخطط وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. ويشارك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك، الإدارة العليا والعاملون والعملاء في عملية تصميم ومراجعة وتقييم وتعديل المخطط، بطريقة كفيلة بتحسينه المستمر، وتعزيز الخدمات من أجل تلبية احتياجات العملاء دوماً.

260- **عملية تصنيف المهارات:** من أجل تحديد الفجوات بين مجموعة المهارات الحالية والمتطلبات المستقبلية، تم إجراء تقييم للمهارات بغية تحديد جميع المهارات والكفاءات

والمواهب في المفوضية. من شأن ذلك أن يساعد في تحديد المجالات الخاصة بالنهوض بالعاملين والمرتبطة بأهداف المفوضية.

261- **إدارة السجلات:** في عام 2014، قامت المفوضية بتعميم النظام الإلكتروني لإدارة سجلات الاتحاد الأفريقي بنجاح على 4 مكاتب للاتحاد الافريقي هي: نيويورك وواشنطن والجزائر العاصمة وواجادوجو. وكان الهدف الرئيسي من النظام المركزي هو تحسين إدارة السجلات وحفظها وكذلك ضمان استمرارية الأعمال والقدرة على استرجاع المعلومات لجميع السجلات الرسمية للاتحاد الافريقي في حالات الكوارث. شرعت المفوضية أيضا في إنشاء مركز للسجلات بهدف الحصول على جميع السجلات الورقية وحفظها مركزيا في مكان واحد وتحويلها إلى شكل إلكتروني لاستخدامها من قبل مختلف المستخدمين المصرح لهم بذلك.

السعي لإيجاد مفوضية مستدامة وقابلة للبقاء ماليا:

262- بناء على الدروس المستفادة في عام 2013، تمكنت المفوضية من اعتماد ميزانية عام 2015 في الوقت المناسب خلال دورة المؤتمر المنعقدة في يونيو 2014 في ملابو. وواصلت المفوضية تعزيز السلامة والاستدامة الماليتين للمفوضية من خلال ضمان الاستخدام الرشيد والخاضع للمساءلة والمتسم بالشفافية للموارد المالية للمفوضية وبدعم الجهود بفعالية للمساعدة في تحديد وتطوير مصادر بديلة وصالحة للبقاء لتمويل عملية دعم برامج الاتحاد الأفريقي.

263- كانت القوة الدافعة في عام 2014 متمثلة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد اعتمادها في عام 2013. وفي هذا الصدد، تم إنشاء آليات الحكم وتشكيل فريق العمل للتنفيذ ومجموعات العمل وإعداد واعتماد خطة وميزانية رفيعة المستوى. خلال الربع الأول من عام 2014، اعدت مجموعات العمل خطط عمل مفصلة. ويتم رصد ومراجعة الخطط بشكل منتظم. ومن المتوقع أن تصبح المفوضية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع

العام بحلول 31 ديسمبر 2014، وقد تم تصنيف ثمانية مجالات عمل باعتبارها حاسمة بالنسبة للتنفيذ وتتعلق (بالبيانات المالية والملكية والتجهيزات والمعدات والاعتراف بالإيرادات والمصروفات والعملات الأجنبية والجرد ومزايا العاملين ومسائل الميزانية) وتبذل الجهود حاليا لضمان الالتزام. لقد تم وضع دليل السياسات، وسيتم استكمال دليل الإجراءات المالية في نهاية عام 2014. ويجرى تنفيذ دورات تدريبية للعاملين في أجهزة ومؤسسات الاتحاد.

264- واصلت المفوضية رصد قسم عمليات دعم السلام وتوفير الدعم المالي لتحسين الإدارة المالية للمكاتب الجديدة وضمنت تقيد عمليات حفظ السلام الجديدة بالإجراءات المالية. تقوم المفوضية ببذل جهود متواصلة في تنفيذ الإصلاحات الإدارية على نطاق الاتحاد من أجل تحسين الرقابة الائتمانية، والداخلية وإدارة المخاطر.

265- لتحقيق الحصافة المالية، أنشأت المفوضية إدارة لمكافحة الغش والفساد والمخاطر المؤسسية ويجري استكمالها للتنفيذ. كما أنها تقوم بحزم بمواءمة العمليات والإجراءات وكذلك الخدمات المشتركة والاتساق في تطبيق السياسات على نطاق التكامل علاوة على ذلك، تم اعتماد النظم واللوائح المالية المنقحة في يناير عام 2014. كما تم طوال العام تقديم تقارير الإدارة المالية حتى تكون مثل هذه المعلومات متاحة لعملية وضع السياسة والإدارة وصنع القرار.

266- خضعت المفوضية أيضا لعملية تقييم مؤسسي للتأهيل للحصول على تمويل جديد من الاتحاد الأوروبي حيث تمت مراجعة 7 ركائز بما فيها الرقابة الداخلية والمحاسبة والمراجعة الخارجية والمنح والمشتريات والتفويضات الفرعية. وستصدر نتائج المراجعة في يناير 2015. وقد اختتمت المفوضية بنجاح برنامج ال55 مليون يورو للاتحاد الأوروبي وتمت معالجة مسائل التنفيذ والمراجعة العالقة لضمان تحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد. وسيتم رصد أنشطة المشروع عن كثب كما سيستمر تطبيق إجراءات التخفيف إلى أقصى حد ممكن. ونأمل أن تكون البيانات المالية لعام 2014، التي سوف تستكمل في مارس عام 2015، ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

267- **المراجعة الداخلية:** نفذ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات37 مشروعا لكل من الخطة السنوية والطلبات الواردة من الإدارة. باختصار، نفذ المكتب 25 مشروع مراجعة (57% من الخطة) وهي في مراحل مختلفة (أي، إما مشروع نهائي/مشروع تقرير صادر أو عمل ميداني جار). بالإضافة إلى ذلك، استكمل المكتب 12 مشروعا آخر للمراجعة خارج خطة المراجعة السنوية بناء على طلبات مختلفة من الإدارة. يعمل المكتب حاليا بشأن خطة الربع الأخير لتنفيذ جوانب عديدة من عمليات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي والمكاتب التمثيلية/الإقليمية وكذلك البعثات الميدانية.

268- بفضل مبادرات تعزيز الموارد البشرية وبناء القدرات، استطاع المكتب إجراء أنواع مختلفة من استعراضات المراجعة بما في ذلك المراجعة المالية، والخاصة بالامتثال والمراجعة التشغيلية (والمراجعات المتعلقة بالأداء) وتكنولوجيا المعلومات والتحقيقات. وعلاوة على ذلك، فإن تدريب موظفي المراجعة، وكذلك مشاركتهم في مؤتمرات مهنية قد ساعدا مكتب المراجعة الداخلية على مواكبة ممارسات المراجعة الداخلية الحالية.

269- واصلت لجنتا المراجعة، أي لجنة المراجعة الداخلية واللجنة الفرعية لمسائل المراجعة للجنة الممثلين الدائمين اللتان تم تفعيلهما في عام 2013، اداء مهامهما في الوقت المناسب. وقد عزز وجود هاتين اللجنتين ثقة شركاء الاتحاد الأفريقي لأنهما تقومان، من بين أمور أخرى، بتسهيل استعراض تنفيذ تقارير المراجعة.

الناتج 7-.2: تعزيز العلاقات مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاستراتيجيين:

270- يبين التقرير عن مختلف النتائج والمخرجات أن هناك ارتباطات حيوية مع **أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية** في مختلف برامج ومبادرات الاتحاد الأفريقي، التي تتراوح بين السلم والأمن ومختلف المبادرات الإنمائية. قد لعبت المجموعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في وضع أجندة 2063، وبانضمامها إلى لجنة بحر دار

الوزارية للمتابعة، تساهم في التركيز الإستراتيجي الأوسع على التنفيذ والتنسيق. وقد سهلت المفوضية عقد اجتماعات التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، مما ساهم في تعزيز تنسيق السياسات والبرامج القارية.

271- **الدعم المقدم لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الافريقي:** بصفتها جهازا مسؤولا عن تقديم الدعم لأمانة أجهزة صنع السياسة وأعمالها الإدارية، واصلت المفوضية تسهيل عمل هذه الأجهزة . وقامت من خلال إدارة برنامج الأحداث وجداول الأعمال بتنظيم أحداث فعالة من حيث التكلفة وساهمت في الإدارة المنسقة لهذه الأحداث بطريقة متماسكة ومنظمة. كما واصلت مساهمتها في تحسين التخطيط والتنظيم وخدمة جميع أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي خلال الفترة قيد النظر.

272- إن علاقة مفوضية الاتحاد الأفريقي مع **المؤسسات القارية الاستراتيجية الأخرى**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وكالة النيباد والبنك الأفريقي للتنمية لا تزال تتطور بدءا بالأنشطة المشتركة كما هو مبين في التقرير، وكذلك مشاركة بعضها في أنشطة البعض والتعاون المتواصل بينها في وضع أجندة 2063.

التعاون مع الشركاء الدوليين:

273- خلال الفترة قيد النظر وتمشيا مع جدولها الزمني السنوي،، عقدت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء والمنظمات، مؤتمرات القمة التالية:

- قمة **أفريقيا – الاتحاد الأوروبي الرابعة** في بروكسل، بلجيكا يومي 2 و3 أبريل عام 2014، تحت موضوع "الاستثمار في الشعوب والازدهار والسلام" واعتمدت القمة الإعلان، وخارطة الطريق للفترة 2014–2017 وإعلانا منفصلا حول الهجرة والتنقل.

- **قمة قادة أفريقيا – الولايات المتحدة الأولي** في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية من 4- 6 أغسطس 2014 تحت موضوع "الاستثمار في الجيل القادم".

- **قمة أفريقيا – تركيا الثانية،** في ملابو، غينيا الاستوائية من 19-21 نوفمبر 2014 تحت موضوع "نموذج جديد للشراكة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل" واعتمدت القمة، إعلانا، وخطة تنفيذ مشتركة ومصفوفة مشاريع ذات أولوية رئيسية للفترة 2015-2018.

274- **الشراكة الإفريقية العربية:** قامت المفوضية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة نتائج القمة الأفريقية – العربية الثالثة على النحو التالي:

- قامت بصورة مشتركة بتنظيم ثلاثة اجتماعات للجنة تنسيق الشراكة الإفريقية – العربية على مستوى كبار المسؤولين، في أديس أبابا والقاهرة والكويت. ووضعت اللجنة خطة العمل الموحدة لتنفيذ قرارات القمة الأفريقية-العربية الثالثة.

- شاركت في الاجتماع التنسيقي الوزاري المنعقد في نيويورك في 22 سبتمبر 2014، لاعتماد خطة العمل للتنفيذ،

- اتخذت عددا من المبادرات لتعزيز قدرة المعهد الثقافي الأفريقي- العربي ومقره في باماكو، مالي.

- تابعت بالتعاون مع لجنة التنسيق ودولة الكويت أيضا عملية تنفيذ مبادرات صاحب السمو أمير دولة الكويت حول الاستثمار والتنمية في أفريقيا التي تم الكشف عنها خلال القمة الأفريقية-العربية الثالثة.

275- **مؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية أفريقيا (التيكاد):** نظمت المفوضية الاجتماع الوزاري الأول للتيكاد 5 في مايو 2014، في ياوندي، الكاميرون، حيث استعرضت مصفوفة التنفيذ مع منظمين مشاركين آخرين للتيكاد 5. وتمت الموافقة بموجب هذه المصفوفة على

مشاريع تهدف إلى تحقيق نتائج الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل التيكاد 5. يتم بحث الاقتراح المقدم من الاجتماع الوزاري والقاضي بتخفيض تواتر قمة التيكاد من خمس إلى ثلاث سنوات. ووفقا لمبدإ عقد القمة بالتناوب ، من المقرر عقده في عام 2016، على أن تستضيفها أفريقيا.

276- **منتدى أفريقيا – كوريا:** تلقت المفوضية مبلغا قدره 500,000 دولار أمريكي من كوريا في إطار صندوق كوريا. ويتم استخدام هذا الصندوق لتنفيذ البرامج، بما في ذلك، مشاريع التجارة والصناعة والاقتصاد الريفي والزراعة والموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا.

277- **منتدى. التعاون بين أفريقيا – الصين:** تشارك المفوضية بنشاط في تنفيذ خطة للفترة 2013- 2015 : خلال الزيارة التي قام بها دولة السيد لي كيجيانغ، رئيس مجلس الدولة الصيني إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في مايو 2014، اتفق الجانبان على تعزيز التعاون بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأفريقي في مجال الحد من الفقر وتنفيذ مبادرة القطار الفائق السرعة. وقررت الصين إنشاء بعثة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، تعزيزا لعلاقاتها مع الاتحاد الافريقي.

278- **قمة منتدى أفريقيا – الهند:** أجلت حكومة الهند المنتدى بسبب انتشار مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. ولا تزال المفوضية ملتزمة مع حكومة الهند بالسعي للاتفاق على تحديد موعد جديد للمنتدى.

279- **قمة أفريقيا – أمريكا الجنوبية:** على الرغم من الالتزامات التي تم إعلانها خلال قمة أفريقيا – أمريكا الجنوبية الثالثة المنعقدة في فبراير 2013 في ملابو، غينيا الاستوائية، لم يتم القيام بأي عمل ملموس نحو تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة. بيد أنه، في أعقاب انعقاد اجتماع اللجنة المختصة لقمة أفريقيا– أمريكا الجنوبية الأولي المنعقدة في سبتمبر 2014، في كيتو، الإكوادور، تم وضع خارطة طريق من شأنها أن تفضي إلى انعقاد قمة أفريقيا – أمريكا الجنوبية الرابعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك اقتراح بتمكين الأمين العام

لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية ليصبح نظيرا فعالا لمفوضية الاتحاد الأفريقي نحو إقامة تعاون حقيقي بين الإقليمين.

280- **استعراض الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا:** تم إجراء تقييم شامل لشراكات أفريقيا مع بقية العالم وتتدارس المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين الوثيقة الختامية.

الجزء جيم: الاستنتاجات والسنة القادمة:

الدروس والتحديات:

281- يبين العمل المنجز هذا العام بخصوص البنية التحتية والإيبولا والزراعة وكذلك المشاورات حول أجندة 2063، أن للاتحاد الأفريقي فرصة لبناء توافق ذي نطاق عريض بين الأفريقيين والمهجر، ليس فيما يخص رؤيته فقط بل فيما يتعلق بإنجاز الأمور على نحو مختلف في تنفيذ الأولويات الأفريقية. والسبيل إلى ذلك هو الالتزام بتعزيز البرامج والاستراتيجيات والمؤسسات الأفريقية والاستفادة منها وتوفير الموارد لها.

282- استغرقت المناقشات حول مصادر التمويل البديلة زمنا طويلا ولكن هناك زخم متعاظم لقيام القارة بإيجاد حلول لتمويل تنميتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المفوضية وجميع أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي أن تضمن استخدامنا لمواردنا الضئيلة بروح من الحكمة والفاعلية والكفاءة والمساءلة.

283- يعد السعي إلى إحلال السلم والأمن والانتخابات الديمقراطية، وثقافة حقوق الإنسان وإدارة التنوع والإدارة الإنمائية الخاضعة للمساءلة أمرا ضروريا بنفس القدر لتمكين شعوب القارة من التمتع بالاستقرار وتهيئة بيئة ومؤسسات مواتية للتنمية والأمن الإنساني والازدهار المشترك.

284- تجبر الخطة الإستراتيجية الثالثة مفوضية الاتحاد الأفريقي في عملها على منح أكبر قدر من الاهتمام للنتائج بدلا من الاهتمام بالأنشطة فقط. ويبين التقرير السنوي لعام 2014 أننا لم نحقق ذلك حتى الآن. ستضمن المفوضية أن يكون التركيز على النتائج راسخا في ثقافتها التنظيمية.

2015: السنة القادمة:

285- فيما يلي القضايا والأولويات الرئيسية لعام 2015 :

- تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثالثة ومجالات النتائج ذات الأولوية المحددة، وتغيير ثقافتنا التنظيمية نحو تحقيق النتائج والنظر في الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ أجندة 2063،
- خمس سنوات من هدفنا المتمثل في إسكات البنادق حتى لا تصبح الانتخابات هذا العام مصادر للنزاعات العنيفة، وفي تجديد الجهود الرامية إلى حل النزاعات المتبقية وتعزيز هندسة الحكم الأفريقي،
- الاضطلاع بأنشطة حيوية واسعة النطاق وملموسة تحقق نتائج قابلة للقياس حول موضوع تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة أفريقيا 2063،
- إحراز التقدم فيما يتعلق بالمصادر البديلة لتمويل مؤسسات الاتحاد الأفريقي وبشكل أعم، تعبئة الموارد لتحقيق أولويات أفريقيا،
- دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في السعي نحو إدماج أجندة 2063 والترويج لها ، وضمان التنسيق وكسب التأييد لتنفيذ المشاريع الرائدة الرئيسية،
- ضمان مواصلة رصد وتعزيز التكامل القاري بما في ذلك، تقديم تقرير في منتصف العام عن حالة التكامل.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Annual Report of the chairperson on the activities of the african Union commission covering the period January to December 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4625

Downloaded from African Union Common Repository